التعايش المشترك في الأنظمة الفدرالية
- كندا نموذجاً -

د. بشارت زنكنه
مدرس القانون العام
فاكلتي القانون- جامعة سوران
E-mail:basharatzangana@gmail.com

المقـــدمـــة

إن البحث حول النظام الفدرالي كإحدى أنظمة الحكم وإدارة السلطة في العالم، يشكل واحدا من اكثر المواضيع التي تمت مناقشتها على نطاق واسع في مجالي القانون والعلوم السياسية، وهو أيضاً واحدا من اهم المفاهيم المستخدمة في بناء حكم فعال وحقيقي وضمان تمثيل اصلي في بلدان العالم، خصوصا في الديموقراطيات الحديثة النشوء، وباتت فكرة الفدرالية احدى الصفات المميزة لهذا العصر، حيث انها تهدف اساسا إلى بناء نظام حكومي متعدد المستويات بحيث يضم عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي في الاقاليم ومن ثم استيعاب الهويات المتميزة والحفاظ عليها ضمن اتحاد سياسي، اي انها تهدف إلى تثبيط الوحدة واللامركزية والمحافظة عليها في نفس الوقت.

- **مشكلة البحث**

يعالج هذا البحث مشكلة تتمثل في انه على الرغم من تبني النظام الفدرالي دستوريا في دول عدة حول العالم الا ان الاسس والقواعد المنبثقة من الارث السياسي والقانوني قد تساهم بشكل اساسي في توفير الانسجام والعيش المشترك في المجتمعات

المتنوعة، وذلك من خلال عملية سياسية قانونية مرت بمراحل تاريخية عدة، وليست فقط من خلال التطبيق الحرفي للمبادئ والقواعد الدستورية المنصوص عليها في الدساتير الفدرالية، حيث أن هناك ترتيبات اخرى يستلزم وجودها وتطبيقها كي يكون هناك تعايش مشترك بين المجموعات المتميزة، وكندا باعتبارها بلد متعدد الثقافات تضم مجموعات متنوعة، قد مرت بتلك المراحل التاريخية حتى وصلت إلى المرحلة الحالية من تعايش تلك المجموعات داخل مجتمع سياسي موحد ومتنوع في آن واحد.

- **فرضية البحث**

يقوم البحث الحالي على فرضية تتضمن منطلقات منها:

-إن هناك علاقة جدلية بين الفدرالية كمنظم للحياة السياسية والعيش المشترك لمجتمعات متنوعة داخل مجتمع سياسي واحد.

-إن الفدرالية كنظام للحكم وإدارة السلطة في الدول ذات المجتمعات المتعددة، ترتبط على نحو وثيق بمسألة توفير وسائل العيش المشترك لكافة الطوائف دون اطفاء اية خاصية لأية مجموعة معينة.

-إن دراسة معطيات الواقع(القانوني والسياسي) الكندي، تشير إلى ان تبني الفدرالية كخيار استراتيجي بات امرا محتوما وناجعا لبناء كيان سياسي موحد تحوي جميع مكونات المجتمع وترسخ الثقة فيما بينها، مما مهد السبيل للتعايش المشترك.

- أهمية **البحث**

تبرز أهمية هذا البحث في ربطه بين الفدرالية كنظام للحكم ومنهج للسلوك في بلدان ذات مجتمعات مختلفة ومتنوعة وبين الترتيبات والاجراءات المواكبة لتطبيق فكرة الفدرالية كضمانة لتوفير سبل التعايش المشترك في تلك المجتمعات ومنه بيان الحلول الدستورية وإبراز الارث السياسي والقانوني للفدرالية الكندية ونجاح هذه التجربة(على الاقل لحد الآن) في استيعاب المجموعات(العرقية، الاثنية، القومية) المتنوعة بالإقناع وليس بالإكراه، ومنه الاطلاع على كافة المعطيات المشجعة لتبني النظام الفدرالي في

المجتمعات المشابهة من اجل توفير وضمان الوسائل الملائمة والمُرضية لكافة الاطراف في سبيل العيش سوية.

-أهداف البحث

يستهدف البحث الحالي إلى إبراز أهمية التطبيق الحقيقي للنظام الفدرالي كأسلوب لإدارة الحكم ومنهج للسلوك العام ومنه بيان اهم الوسائل المادية الملموسة والمعنوية(المبادئ والقواعد القانونية وتطبيقاتها)، في اطار اهداف محددة توفر العيش المشترك في الأنظمة الفدرالية بشكل عام وفي الفدرالية الكندية بشكل خاص، فالبحث هنا ليس الغرض منه فقط بحث مشكلة قانونية تتعلق بوسائل توفير التعايش المشترك في تلك الأنظمة في اطاره النظري، بل يتعدى الامر إلى بذل الجهد والمحاولة للتطرق إلى آليات التطبيق العملي للقواعد والمبادئ الدستورية في الأنظمة الفدرالية، وامكانية تأثير ذلك على توفير الارضية المناسبة للتعايش المشترك للمجموعات المتنوعة في المجتمعات المتنوعة والمتعددة.

- منهجية البحث

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في تناول الموضوع ومن ثم الاستناد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل معطيات الواقع الدستوري للنظام الفدرالي في كندا بشكل خاص والنظام الفدرالي بشكل عام.

- خطة البحث

من اجل تناول موضوع البحث تم تقسيمه إلى مبحثين:

في الأول نتناول فيه مفهوم الفدرالية من خلال مطلبين، في الأول نلقي فيه نظرة العامة حول النظام الفدرالي من خلال فرعين: الأول نتطرق إلى موجز تاريخي حول الفدرالية وفي الفرع الثاني نبحث في الاشكالات التي تواجه الأنظمة الفدرالية، اما في المطلب الثاني سوف نتناول طبيعة الفدرالية والمجتمعات المتنوعة من خلال فرعين،

في الأول نتطرق إلى تطبيق مبدأ الفدرالية وتعايش الاقليات وفي الفرع الثاني نبحث في تعدد وسائل ادارة التنوع في الفدرالية.

وفي المبحث الثاني نتناول الحلول الدستورية للتعايش المشترك في الفدرالية الكندية من خلال مطلبين، في الأول نبحث في الاطار الدستوري للنظام الفدرالي الكندي وذلك من خلال فرعين، في الأول نتطرق إلى البنية الدستورية لكندا وفي الفرع الثاني نتناول مبادئ الدستور الكندي وضمان التعايش المشترك، اما في المطلب الثاني سنتناول موضوع توزيع السلطات ضمن الفدرالية الكندية من خلال فرعين: في الأول نبحث في مسألة صنع القرار المشترك وتوزيع السلطات في كندا وفي الفرع الثاني نتناول اللامركزية المالية وسبل التعايش المشترك في كندا، ونختم البحث بخاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول

مفهوم النظام الفدرالي

قبل الحديث عن الفدرالية كمبدأ ومن ثم تطبيقه كنظام للحكم وادارة السلطة في البلد، يحتم علينا بادئ ذي بدء، ان نوضح القصد من استخدام مصطلح النظام هنا ومن ثم الغرض من ربطه بالفدرالية واستخدام المصطلحين لتوصيف أو تسمية حالة سياسية معينة أو آلية سياسية قانونية معينة لإدارة السلطة، فالنظام هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تتميز بالتماسك فيما بينها والثبات في تطبيقها وتهدف إلى تحقيق غرض معين مشترك، فالنظام يمثل الهيكل العظمي لتنظيم حقل من حقول حياة الانسان، حيث يضم قواعد ومبادئ تستند إلى اصل واحد وتتشابه في طبيعتها[١]، ومنه النظام الاجتماعي والنظام القانوني والنظام السياسي...الخ، ومنه أيضاً فإن النظام

١. عبدالباقي البكري وآخرون، المدخل لدراسة القانون، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ١٩٨٢، ص٢٣.

القانوني يتكون من القواعد القانونية(التشريعات) وتطبيقات القواعد القانونية (قرارات ادارية فردية، احكام القضاء، عقود فردية)[١].

عليه فإن القصد من النظام الفدرالي هو بيان اهم القواعد التي تبين مفهوم الفدرالية واصلها ومحتواها المكون من القواعد ومن ثم تطبيقات تلك القواعد على ارض الواقع، اي ممارسة الحكم أو ادارة السلطة وفق تلك القواعد بشكل عملي، اما الغرض من الفدرالية(من حيث القواعد والتطبيقات)، سنأتي لاحقا في بيان القصد منه، عليه من اجل ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: في الأول نتناول نظرة عامة حول النظام الفدرالي من حيث الاصل التاريخي لقواعده ومن ثم التطرق إلى اهم تلك الاشكالات التي تواجه تطبيقات تلك القواعد، اما في المطلب الثاني، سوف نتطرق إلى طبيعة النظام الفدرالي في المجتمعات المتنوعة ومتعددة الثقافات من خلال بيان آليات تطبيق مبدأ الفدرالية ومن ثم نتناول تعدد وسائل ادارة ذلك التنوع في تلك المجتمعات.

المطلب الأول

نظرة عامة حول النظام الفدرالي

إن استعمال مصطلح الفدرالية أو فكرة الفدرالية وحده من شأنه أن يحد من المناقشة القائمة حول هذا الموضوع ومن القدرة على استيعابه، ففي اسبانيا لا تزال الحكومة المركزية تحجم عن استخدام هذا المصطلح، ظنا منها انها تعني الاجتزاء من سيادة الدولة، اما الكاتالونيون من جهتهم أيضاً لا يبنون هذا المصطلح باعتبار انه لا يمثل عن حق الطابع الاستثنائي الذي تتخذه مطالبهم بالحكم الذاتي[٢]، تماما كما الحال في العراق، فالحكومة المركزية في بغداد نادرا (ان لم يكن منعدما)ما تستخدم مصطلح

١. د. عبدالرحمن رحيم عبدالله، مجموعة بحوث قانونية، مركز ابحاث القانون المقارن، اربيل–اقليم كوردستان–العراق، ٢٠٠٩، ص١٨.

٢. رونالد ل. واتس، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، ترجمة: نور الاسعد وناتالي سليمان، المعهد الديمقراطي الوطني ومنتدى الاتحادات الفدرالية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص١.

الاتحادي الذي يأتي بمعنى الفدرالي في اللغة العربية، في خطاباتها الرسمية على صعيد الدولي أو الداخلي، بدلالة ربط فكرة الفدرالية بفكرة تقسيم الدولة، وفي المقابل أيضاً الكورد في اقليم كوردستان(الإقليم الفدرالي الوحيد في العراق) لربما يبنون المصطلح كتعبير عن مرحلة سياسية معينة ضمن عملية تطور فكرة امتلاك كيان سياسي مستقل متجذر داخل المجتمع الكوردي، وبالتالي فالفدرالية بالحق بالنسبة لهم يعبر عن مرحلة انتقالية سياسية تضمن العبور أو الانتقال السلس والسلمي إلى مرحلة قيام كيان ذاتي مستقل.

غير ان المفهوم المعاصر للفدرالية يشكل مفهوما ديمقراطيا يضمن احترام هوية الشعوب وخياراتها السياسية، والفدرالية كفكرة تدرك أهمية السياسات والمفاهيم المتنافسة حول ماهية المصلحة العامة فضلا عن انها تجسد شأنا عاما يدعو إلى الحد من نطاق عمل الحكومة من حيث الصلاحيات الممنوحة لها بمختلف مستوياتها وصيانة الحقوق والحريات العامة للجماعات والافراد[١]، منه لأجل توضيح هذه الفكرة العامة حول النظام الفدرالي، سوف نقسم الموضوع إلى فرعين:

الفرع الأول: موجز تأريخي حول الفدرالية

يعرف النظام الفدرالي بأنه نظام حكم تكون فيه السلطات موزعة(مشتركة) بين حكومة مركزية تسمى بـ(الحكومة الفدرالية) ووحدات حكومية محلية التي تشكل بمجموعها الدولة التي يحتكم إلى النظام الفدرالي في ادارة السلطة، وغالبا ما تسمى تلك

١. المصدر السابق، ص٢، فمن خصائص نظام الحكم الفدرالي، وجود مستويان من الحكم كل منهما يمارس سلطات مباشرة على مواطنيه، توزيع الوظائف التشريعية والتنفيذية بين هذين المستويين وحسب ما نص عليه الدستور، وجود هيئات قضائية تمارس دورها في فض النزاعات بين المستويين افقيا وعموديا، وقبل كل شيء وجود دستور مكتوب تم اقراره من قبل الجميع حيث ينظم كافة السلطات والخصائص الواردة اعلاه. للتفصيل انظر: خالد عليوي العرداوي، توزيع الاختصاصات والمسؤوليات في النظم الفدرالية والواقع الدستوري العراقي، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي: www.fcdrs.com

الوحدات بالأقاليم أو الولايات أو المقاطعات أو المحافظات، ومن الناحية القانونية، فان لكل مستوى من مستويات الحكومة وجوده الخاص به، اي ان كل كيان حكومي له سيادته الخاصة، ويتم تعريف تلك العلاقة بين هذه المستويات المتعددة في الحكومة عن طريق الدستور[١].

إن تاريخ الفدرالية وفكرتها قديمة جدا ترجع إلى عهود ما قبل الميلاد، حيث تشير الوثائق التاريخية إلى ان اول نظام فدرالي نشأ بين القبائل الاسرائيلية القديمة قبل اكثر من ٣٢٠٠ سنة، وكذلك ظهرت في العهد اليوناني القديم دول تجسدت فيها فكرة الفدرالية، منها ائتلاف الولايات الاغريقية بإشراف مجلس الامفكوتيوينين[٢]، وفي العصر الحديث، يرتبط التطور التاريخي للفدرالية بتطور الدول وترسيخ مؤسساتها التي تجسدت في الدساتير المدونة، فالدستوران الامريكيان الاولان اللذان اقرا في عامي ١٧٨١ و١٧٨٧، ربما كانا اول دستورين فدراليين في العالم، كما تبنت سويسرا دستورا فدراليا عام ١٨٤٨ ثم كندا عام ١٨٦٧ والمانيا ١٨٧١ وثم استراليا عام ١٩٠١، وقد نتج عن

١. سمير هـ. دوشي، النظام الاتحادي: نظرة عامة ومؤشرات اساسية، المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان، كلية القانون–جامعة دي بول، شيكاغو–الينوي، ٢٠٠٩، ص٢٠٠٤. لن نتطرق إلى الاصل التاريخي من حيث الجذور لمصطلح الفدرالية الذي يرجع إلى العهد اليوناني القديم والى كلمة Fedease وما إلى ذلك. توخيا منا عدم تكرار ما تطرق اليه الآخرون وعدم اجترار المعلومات بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى الى المصادر التي تناول هذا الجانب من الموضوع ووفرتها. فيمكن للقارئ الرجوع اليها وهنا نشير إلى القليل منها: د. محمد عمر مولود، الفدرالية وامكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكريان، اربيل –اقليم كوردستان–العراق،٢٠٠٣. شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي في العراق، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩. رونالد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، ترجمة: غالي برهومة وآخرون، منتدى الاتحادات الفدرالية، اوتاوا–كندا، ٢٠٠٦، جورج اندرسون، مقدمة عن الفدرالية، منتدى الاتحادات الفدرالية، اوتاوا–كندا، ٢٠٠٧. لاري دايموند، الديمقراطية: تطويرها وسبل تعزيزها، ترجمة: فوزية ناجي جاسم الرفاعي، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد– العراق، ٢٠٠٥.

٢. انظر: رونالد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، ترجمة: غالي برهومة وآخرون، منتدى الاتحادات الفدرالية، اوتاوا– كندا، ٢٠٠٦، ص٣٠.

انتهاء العهد الاستعماري في امريكا الجنوبية وآسيا وافريقيا، ظهور عدة دول فدرالية جديدة منها: الهند، باكستان، ماليزيا، نيجيريا، وفي تسعينات القرن الماضي، ومع انتشار الديمقراطية، ظهرت إلى الوجود عدة أنظمة فدرالية جديدة بضمنها الاتحاد الروسي، اسبانيا، البوسنة والهرسك وجنوب افريقيا، واليوم تمتلك ٢٨ دولة في العالم أنظمة فدرالية[١].

وتعد الدولة الفدرالية نوعا من انواع الدول التي تصنف ضمن الدول المركبة، استنادا إلى نوعية سلطة الدولة ؛ لأن السلطات في الدول الفدرالية تنقسم وتتوزع بواسطة الدستور، فوفق دساتير بعض الدول، تكون الحكومة المركزية هي العليا ولا تمتلك الوحدات الحكومية المحلية سيادة منفصلة، حيث يتم اشتقاق سلطات تلك الوحدات وحقها في الوجود من خلال الحكومة المركزية حصرا، وهذا ما يطلق عليه تسمية النظام المركزي أو الدولة البسيطة(الموحدة)، والذي يقف على النقيض من النظام الفدرالي، حيث تكون السلطة منقسمة بين الحكومة الفدرالية والحكومات الاقليمية. وان توازن القوى يميل بدرجات متضاربة في الدول الفدرالية المختلفة نتيجة عوامل متنوعة، اذ انه يميل في بعضها إلى جانب الحكومة الفدرالية وفي بعضها الآخر إلى جانب الحكومات الإقليمية(المحلية)[٢].

فالأنظمة الحكومية في كثير من الدول، لها بعض الخصائص التي اخذت من النظام الفدرالي والبعض الآخر من النظام المركزي، وهناك اختلاف واسع بين الدول في السلطات المحددة المخولة إلى الحكومة الفدرالية وتلك المخولة إلى الوحدات الحكومية المحلية.

---

١. سمير هـ. دوشي، مصدر سابق، ص٦.

٢. د. طه حميد حسن وسمية غالب زنجيل، النظام الاتحادي بين الاقرار الدستوري والواقع العملي، بحث مقدم إلى مؤتمر: الفدرالية في العراق، الواقع والمستقبل. عقدتها كلية القانون والسياسة– جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة دي بول الامريكية ومكتب اقليم كوردستان للدراسات الفدرالية، اربيل– اقليم كوردستان–العراق، ٢٠١٠، ص٢.

كما ان هناك بعض من الدول كانت تمتلك نظاما شبه فدرالي حين أنشئ نظامها الدستوري الحالي فمنها: كندا والهند، وقد ابتدأت تلك الدول استنادا إلى جهود رمت إلى جمع كيانات اقليمية متفرقة، لكل منها هويتها الخاصة، وتوحيدها في دولة واحدة مثل الامارات العربية المتحدة، من جانب آخر، بعض من الدول قد بدأت كأنظمة مركزية ثم قامت فيما بعد واستجابة للضغوط التي طالبت بحكم ذاتي محلي اكبر، بتبني دساتير جديدة انشأت نظاما فدراليا مثل اسبانيا أو العراق، ففي هذه الدول ربما لم تكن الوحدات الحكومية المحلية موجودة قبل انشاء الدولة، لكنها ظهرت إلى الوجود للسماح للمجتمعات المحلية ذات الثقافات المختلفة، بأن تعبر عن مصالحها بشكل افضل[١].

فالمفهوم المعاصر للفدرالية يشكل، في المقام الاول، مفهوما ديمقراطيا، اذ يضمن احترام هوية الشعوب وخياراتها السياسية، فالفدرالية من حيث الفكرة تدرك أهمية السياسات والمفاهيم المتنافسة حول ماهية المصلحة العامة، فالدولة الفدرالية هي الدولة التي تقوم فيها السلطة على مبدأ الاقتسام والتنسيق، والفدرالية لا تنطلق من مجرد (مفهوم احادي) بل انها تستوجب وجود اتفاق مشترك على اتخاذ اجراءات معينة بمعزل عن الطرف الآخر واجراءات اخرى معه، وان الفدرالية لا تعد مجرد تنازل عن السلطة أو الاختصاص ؛ لأن المبدأ المنطقي يفيد بأن تنعم الحكومات المحلية بالسيادة في دائرة نفوذها بقدر السيادة التي تتمتع بها الحكومة الفدرالية ضمن دائرتها الخاصة، وبهذا الحكومات(المحلية والفدرالية معا) تؤدي مهمات مختلفة ضمن اطار عمل مشترك ولا يكون عندئذ حكومات اعلى سلطة وحكومات ادنى سلطة، أو حكومات ارفع مقاما أو ادنى مقاما[٢].

من هنا يبرز أهم أسباب تزايد الاهتمام الخاص بالفدرالية على جميع الاصعدة، وذلك للأهمية التي تحظى بها فكرة الفدرالية نتيجة الاسباب التالية:-

١. سمير هـ. دوشي، مصدر سابق، ص٦.

٢. رونالد ل. واتس، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، مصدر سابق، ص٢.

١-يكون هناك تمثيل الجماعات الاقلية بشكل افضل ، لأن الديمقراطية التنافسية المستندة إلى حكم الاكثرية الانتخابية، قد تغلق الطريق امام هذه الجماعات بشكل دائم، فلا يكون لها دور في الحكومة المركزية، في حين تعزز وجودها ودورها في ظل الحكم الفدرالي.

٢-حماية الوحدة الوطنية ومنع تقسيم الكيان السياسي الموحد في شكل دولة واحدة، فالفدرالية قادرة على تحقيق مصالحة بين القومية والديمقراطية في الدول متعددة القوميات من خلال منح المناطق التي تتركز فيها الاقليات السلطة الذاتية لادارة شؤونها المحلية، كتأمين حقوقها اللغوية والثقافية وممارسة شعائرها الدينية وحمايتها من انتقادات أو تدخلات القومية التي تشكل الاغلبية[١].

٣-الفدرالية تطرح نفسها كخيار ناجح لعلاج الصراعات الناشئة في الدول التي تتميز بالتنوع والتعددية الاثنية أو الدينية أو الطائفية أو القومية.

٤-تشكل الفدرالية اطارا مناسبا لنظام سياسي لامركزي لما توفره من مستوى اقليمي للحكم التي يأتي بعد المستوى الاتحادي(المركزي)[٢].

٥-توفير وتعزيز الامن الوطني في دولة متعددة المجتمعات باحتواء كافة الولاءات السياسية والعرقية لصالح التشكيل العام في اطار الممارسة العادلة للسلطة واحترام حقوق الانسان مما يعيد الثقة بين مختلف المكونات ويجسر العلاقة فيما بينها.

١. د. خالد عليوي العرداوي، الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، بحث مقدم إلى مؤتمر: الفدرالية في العراق، الواقع والمستقبل. عقدتها كلية القانون والسياسة- جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة دي بول الامريكية ومكتب اقليم كوردستان للدراسات الفدرالية، اربيل- اقليم كوردستان-العراق، ٢٠١٠، ص٤.

٢. ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦، ص٣٥.

فالفدرالية يرتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية، حيث تستمد كافة مستويات الحكم سلطتها من دستور مكتوب لا يمكن تعديله عشوائيا وتستمد هذه المستويات شرعيتها من موافقة الشعب من خلال اجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبالتالي تفترض الفدرالية كمبدأ، ان هذه المستويات من الحكم في اي نظام فدرالي، جميعها لابد ان تحترم القانون وتدعمها.

الفرع الثاني: الاشكالات التي تواجه الأنظمة الفدرالية

في ختام المؤتمر الذي انعقد في امريكا عام ١٩٩٩ للبحث حول الفدرالية، ذكر الرئيس الاسبق للولايات المتحدة(بيل كلنتون)، ان " فكرة الفدرالية قد لا تكون بهذا السوء فعلا "، ويبدو انه كان محقا فيما قاله، حيث ان انهيار دولة الحزب الواحد والمطالبة بالاعتراف بالهوية والاصرار على تحقيق المزيد من الانفتاح والشفافية على صعيد مستويات الحكم والاقرار بأن السيادة ما عادت مطلقة واكثر استقلالية في زمن العولمة، هي من العوامل التي اعادت إلى الواجهة فكرة الفدرالية[١].

وقد تطورت الفدرالية باتجاهين، الاتجاه الأول جاء كرّد على الحاجة الداعية إلى ضم الجماعات السياسية المنفصلة تحت راية متابعة الاهداف التي لا يمكن ان تحققها كل جماعة بمفردها، كما حدث ذلك بالنسبة إلى كل من سويسرا والولايات المتحدة، والاتجاه الثاني هو ان تختار دولة موحدة سابقا ان تتحول إلى الفدرالية كرّد على واقع التعدد والتنوع الطائفي والاثني والديني والقومي كما حدث ذلك بالنسبة إلى كل من كندا وبلجيكا واسبانيا والعراق، عليه بالتتبع ووفقا لعملية اعتماد الفدرالية، يمكن ايجاد انواع معينة للأنظمة الفدرالية وكما يلي[٢]:

أ- الفدراليات منذ التأسيس تلعب البنية الفدرالية والكيانات المتميزة عند تأسيس الدولة دورا عظيما في تطوير بنية هذه الدولة السياسية والقانونية، مثلا: كندا وسويسرا.

١. رونالد ل. واتس، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، مصدر سابق، ص٧.
٢. المصدر السابق، ص٤.

ب- الدول التي اصبحت اتحادات فدرالية. تم اعتماد الاتحاد الفدرالي لحماية الجماعات الثقافية المميزة وتشجيع التعايش السلمي بينها. مثلا. بلجيكا واسبانيا وجنوب افريقيا والعراق.

ج-الدول التي فرضت عليها الفدرالية في هذه الحالة تمسي الفدرالية محاولة يائسة للمحافظة على استمرارية الوطن من خلال اضعاف الحكومة المركزية، مثلا: البوسنة والهرسك.

إن القصد من تبني الفدرالية كمبدأ ومن ثم تحويلها إلى نظام حكم، هو البحث عن حلول لمشاكل معقدة ترتبط بالمجال الثقافي والسياسي والاجتماعي في البلدان ذات المجتمعات المتنوعة والمتعددة، وطالما ان التحدي الاكبر امام هذه البلدان هو كيفية التوافق بين التنوع والتعدد وبين الوحدة والانسجام في اطار التعبير عن الارادات الحرة لكافة الاطراف بشكل يتحول التناقض والاختلاف الناجم عن التنوع إلى نوع من الانسجام والتوافق على الصعيد السياسي، وهذا ما يتجلى في الظهور في كيان سياسي واحد ومستقل[١].

إلا أن مجرد الاعلان عن ذلك الكيان السياسي على شاكلة دولة فدرالية لا يعني صيرورتها بسحر الساحر ولا يعني حل كافة المشاكل، بل من الضرورة ان تتبع ذلك خطوات لتهيئة الظروف ومتطلبات قيام تلك الدولة بشكل يضمن العيش السلمي والتناغم بين المكونات المختلفة، وفي مقدمة العمل تأتي بناء المؤسسات الرسمية والقانونية بناءً على دستور مكتوب، كي تتمكن من التعبير عن ارادة القوى المجتمعة والداعية لهذا المشروع وكي تحتوي هذه المؤسسات تلك التنوع والتعدد وتبقي في نفس الوقت تماسك ووحدة الدولة، التي يجب بناءها على مستوى الدولة والوحدات المكونة

١. د. خالد سعيد توفيق، العنصر المفقود في الفدرالية العراقية، بحث مقدم إلى مؤتمر: الفدرالية في العراق، الواقع والمستقبل. عقدتها كلية القانون والسياسة- جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة دي بول الامريكية ومكتب اقليم كوردستان للدراسات الفدرالية، اربيل- اقليم كوردستان-العراق، ٢٠١٠، ص٣.

لها، وهذا ما اشرنا اليه عند ذكر خواص الدولة الفدرالية والأنظمة الفدرالية وذلك بإيجاد مستويين من الحكم، اي يجب ان يكون هناك توزيع وليس تقسيم السلطات والاختصاصات في الأنظمة الفدرالية على كافة الاصعدة وفي كافة المجالات(سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية) حتى بالنسبة للحياة الفردية للأفراد، وهذا لا يتم الا وفق مبدأين: المبدأ الاول: مبدأ المساواة في الحقوق والحريات، والمبدأ الثاني: مبدأ تقرير المصير.

فقد تم الادراك بأن بناء العلاقة الودية وضمان التعايش السلمي بين المكونات المتميزة، لا يتم الا بالاعتراف والتأكيد على هذين المبدأين: فالمبدأ الأول يتوقف عليه استمرار النظام وحصوله على تأييد الشعب بمختلف مكوناته، حيث ان المساواة تعني الالتزام بالعدل في القضاء والعدل في توزيع السلطات والاختصاصات بين كافة اطراف العملية السياسية وكذلك العدل في توزيع الواجبات والمزايا ومنه التحديد العادل للحريات دون تمييز وبناءً على قانون ؛ لأن بالعدل تتحقق المساواة وتضمن مصالح الكل[١]. وهذا ما شكل بالأساس الهدف الرئيس لكافة الشرائع السماوية والقوانين الوضعية.

أما بالنسبة للمبدأ الثاني: حق تقرير المصير، فقد اثار هذا الحق خلافا حول مضمونه. فهناك من يرى انه لا يعني اكثر من الحق في الحكم الذاتي. كما يشترط لمنحه وصول الشعب إلى درجة معينة من التقدم في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[٢]، بالإضافة إلى أن هذا الحق يعني أن يكون لكل شعب له (دولة) أن يختار

١. د. محمد احمد الكزني، ضرورة العمل بالنظام الفدرالي في العراق، بحث مقدم إلى مؤتمر: الفدرالية في العراق، الواقع والمستقبل. عقدتها كلية القانون والسياسة– جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة دي بول الامريكية ومكتب اقليم كوردستان للدراسات الفدرالية، اربيل– اقليم كوردستان– العراق، ٢٠١٠، ص٤.

٢. د. عبدالفتاح عبدالرزاق، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام، مؤسسة موكرياني للنشر، اربيل–اقليم كوردستان– العراق، ٢٠٠٢، ص٢٧٥.

النظام السياسي الذي يخضع له وحرية التصرف في موارده الاقتصادية وثرواته[١].

وبما أن هذا المبدأ ظهر كمبدأ سياسي ثم تحول إلى مبدأ قانوني. فقد ثار الخلاف من جانب آخر حول من المستفيد منه. بالتالي هناك من يراه حقا لكافة الشعوب وهناك من يميز بين الشعوب المستعمرة والاقليات التي تعيش في ظل دولة واحدة. والمحكمة العليا في كندا لاحظت في قضية (كيوبيك) بأن "القانون الدولي قد اعتاد على ان حق تقرير المصير يمكن ممارسته من قبل الشعب في اطار الدولة المستقلة متسقا مع الحفاظ على الوحدة الاقليمية لتلك الدولة "[٢].

فالمركز الحالي لحق تقرير المصير هو انه حق ومبدأ قانوني غير قابل للنقاش[٣]، ويتجلى ممارسة هذا الحق بشكل واضح في مجالين، المجال الدولي(الخارجي) والمجال غير الدولي(الداخلي)، ففي المجال الخارجي يتجسد مظهر هذا الحق في اختيار الشعب لشكل السيادة الخارجي للكيان السياسي(الدولة) سواء كان على شكل دولة بسيطة أو دولة مركبة، وفي المجال الداخلي يتجسد مظهر هذا الحق في حرية التعبير عن ارادة الشعب في اختيار النظام السياسي الذي يناسبه في اطار المظهر الخارجي الذي اقره من قبل، اي شكل الدولة[٤]، ويتجسد هذا في اختيار النظام الفدرالي لإدارة السلطة كوسيلة للمشاركة السياسية واختيار الوضع السياسي، وفي اية ممارسة لحق تقرير المصير على هذا النحو، يجب مراعاة حقوق الآخرين حيث يتحقق

---

١. د. صلاح عبدالبديع شلبي، الامم المتحدة وحماية الاقليات، ط١، مصر، ١٩٨٨، ص٥٠. مشار اليه لدى: د. محمد احمد الكزني، مصدر سابق، ص١٢.

٢. قرار المحكمة العليا في كندا . مشار اليه لدى:

Malcolm N.Shaw, International Law, 5th Edition, Cambridge Univ. Press, 2003, PP.184-185.

٣. Ian Brownlie, Principles of Public International Law, 5th edition, Oxford Univ. Press, 1998, PP.601-602.

٤. Antonio Casses, International Law, 2nd edition, Oxford Univ. Press, 2005, P.67.

بهذا الحماية لحقوق الجميع، لان مدى تطبيق هذا الحق لا يزال يشكل محلا للنقاش، فهذا الحق له ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية[١].

عليه فأن اشكالية النظام الفدرالي في التطبيق، تتعلق بما تبحث عنه الجماعات المختلفة في المجتمعات المتنوعة لغويا أو عرقيا أو ثقافيا أو دينيا، عن تمثيل لمصالحها في الحكم حيث يكون من الممكن للوحدات الحكومية المحلية ان تمنح كل مجموعة معينة حكما ذاتيا فيما يتعلق بشؤونها الخاصة، من هذا المنطلق، يشير المعارضين لفكرة الفدرالية كنظام للحكم إلى هذه النزعات والى التعقيدات المربكة المعهودة في المؤسسات الفدرالية، بالإضافة إلى الكلفة المالية التي تدعي تحملها الدولة الفدرالية نتيجة تعدد الحكومات، متذرعةً بها، اما إلغاء مجمل الحكومات الاقليمية واما مدعاةً للانفصالية، لذا غالبا ما لاقت الفدرالية معارضة من عناصر الاكثرية، نظرا إلى انها تكبد دولاً تكاليف ناجمة عن ترتيبات فدرالية ومن جهة اخرى، تحاجج الاقليات بأن حق تقرير المصير هو حق مطلق وان النظام الفدرالي يزيد كيان الدول المنفصلة البسيط تعقيداً[٢].

فحقا ما ذكره (بيل كلنتون) فالفدرالية ليس " قد لا تكون بهذا السوء " فقط، بل أن الفدرالية تجسد في الواقع التعقيدات التي ينطوي عليها اي نظام ويبرز فيها أيضاً كل ما تنطوي عليه من تمايزات وتعقيدات واقع الحياة الذي يصعب –إن لم يكن من المستحيل– ان يحتويها نظام عسكري أو ديني أو قومي متعصب، فانبعاث الفدرالية كنظام للحكم وادارة للسلطة، يعزو إلى عدة اسباب جوهرية ترتبط بحيوية القيم الديمقراطية وحماية حقوق الانسان والهوية وتداعيات العولمة والثورة التكنولوجية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية المصاحبة لها.

---

١ .Martin Dixon and Robert McCorquadele, Cases &Materials on the International Law, 4th edition, Oxford Univ. Press, 2003, P.226.

٢. رونالد ل. واتس، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، مصدر سابق، ص٣.

المطلب الثاني

طبيعة الفدرالية والمجتمعات المتنوعة

كما اسلفنا بالقول بأن تطبيق الفدرالية كنظام للحكم وادارة للسلطة، ترتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية كمنهج لممارسة الاختصاصات والسلطات من قبل كافة الاطراف المشاركة في العملية السياسية داخل الكيان المستقل الواحد المتجسد في الدولة الفدرالية، ويبدو ان صعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر بهذا الشكل وصونه في المجتمع المتنوع والتعددي، قضية ثابتة في هذا المجال ويرقى تاريخها إلى قول ارسطو المأثور أن " الدولة تستهدف قدر المستطاع ان تكون مجتمعا مكونا من انداد واتراب "[١]، فالتجانس الاجتماعي والاجماع السياسي، يعدان شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة وانجاع الفدرالية، وبالعكس، فالانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات المتنوعة، بالتأكيد سوف تؤدي إلى عدم الاستقرار وبالتالي انهيار الفدرالية والديمقراطية؛ لأجل عرض الموضوع سوف نقوم بتقسيمه إلى فرعين:

الفرع الاول: تطبيق مبدأ الفدرالية وتعايش الاقليات

يطبق مبدأ الفدرالية من خلال دستور يحدد، وبشكل واضح، وظائف الحكومة الفدرالية وحكومات الوحدات المكونة لها وسلطاتها، حيث يتم تعداد السلطات والاختصاصات ضمن اللائحة الفدرالية ولائحة الوحدات المكونة لها ولائحة السلطات المشتركة، فتعتمد كندا مثلا لوائح الحكومة الفدرالية(وظائف الحكومة الفدرالية وسلطاتها) ولوائح المقاطعة(وظائف حكومة المقاطعة وسلطاتها)، فضلا عن ذلك، تتمتع الحكومة الفدرالية بما يعرف بالسلطة المتبقية، مما يعني ان اي مسألة غير

---

١. ارسطو: السياسة.

Aristotle, Politics, Trans.Ernest Barker, NewYork, Oxford Univ. Press, 1958, P181.مشار اليه لدى: آرنت ليبهارت، مصدر سابق، ص١١.

محددة في الدستور تصبح مسؤولية فدرالية[١]، وبالمقابل اناط الدستور الكندي اختصاصات واسعة بالولايات، فقد جعل الموضوعات التي تتعلق بالملكية والحقوق المدنية وتنظيمها من الاختصاص المطلق للولايات وبالتالي يعد صدور قانون اتحادي بشأن هذه الموضوعات، باطلا من الناحية الدستورية، اذ ان الذي جرى فعلا ان السلطة الفدرالية الكندية ابرمت في ١ آذار ١٩٣٥، اتفاقيتين من اتفاقيات منظمة العمل الدولية تحدد احدهما ساعات العمل في المشاريع الصناعية والاخرى تتعلق بتطبيق نظام الراحة الاسبوعية، وكانت ان تناولت هذه المعاهدات موضوعات تتعلق بالملكية والحقوق المدنية وهذه من اختصاصات الولايات الكندية، وكان اصدار الهيئة التشريعية الفدرالية لقوانين تنفذ هذه الاتفاقيات، يعد تدخلا في مجال نص الدستور الكندي على انه يدخل في الاختصاص المطلق للولايات، فالهيئة التشريعية للولايات هي وحدها المختصة بإصدار مثل هذه التشريعات المطلوبة لتنفيذ هكذا اتفاقيات، وقد اعترضت أيضاً المقاطعات الكندية على بروتوكول (كيوتو) حول التغير المناخي بعد ان اعلن رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٢ ان كندا ستصادق على هذا البروتوكول[٢].

بل ان الدستور الكندي قد وسع من صلاحيات الاقاليم والمقاطعات في ممارسة الاختصاصات والسلطات على الصعيد الدولي، فهناك مثلا مكاتب تمثيلية لـ(كيوبيك)[٣] في (٢٥) دولة تديرها وزارة علاقات دولية منفصلة، كما انها تقوم بتوقيع مئات الاتفاقيات، كذلك الحال مع مقاطعة (البيرتا) النفطية التي اقامت في آذار ٢٠٠٥، مكتبا

١. رونالد ل. واتس، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، مصدر سابق، ص١. يذكر ان الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، قد حدد الاختصاصات الحصرية للحكومة المركزية(الاتحادية) واختصاصات الوحدات المكونة وكذلك الاختصاصات المشتركة. انظر المواد١١٠-١٢١.

٢. د. صلاح جبير البصيصي، ابرام المعاهدات الدولية في الدول الفدرالية، ، بحث مقدم إلى مؤتمر: الفدرالية في العراق، الواقع والمستقبل. عقدتها كلية القانون والسياسة- جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة دي بول الامريكية ومكتب اقليم كوردستان للدراسات الفدرالية، اربيل- اقليم كوردستان- العراق، ٢٠١٠، ص١٤.

٣. المقاطعة الناطقة بالفرنسية

من ثلاثة اشخاص ضمن السفارة الكندية في واشنطن[١].

للنظـام الفـدرالي هـدفان فيمـا يتعلـق بمجموعـات الاقليـات: الهـدف الاول: هـو استيعاب تلك المجموعات في الفدرالية ككل ومساعدتهم(تشجيعهم) على الشعور بأنهم مقبولون وفاعلون في المجتمع السياسي، اما الهدف الثاني: فهو حماية حقوق تلك المجموعات في مقابل الغالبية الشعبية، اضافة إلى ان كل وحدة حكومية محلية في اي نظام فدرالي، في الوقت الذي قد تمثل فيه مجموعة ثقافية متميزة، فأنها ستحتوي على اقليات ثقافية في داخلها، وقد تأخذ الحكومة الفدرالية على عاتقها مسؤولية حماية حقوق تلك الاقليات داخل الاقليات[٢].

فهناك الكثير من الدساتير الفدرالية التي تضع الاطار القانوني لحقوق الاقليات والافراد، من ضمنها: حق حرية التعبير، حرية ممارسة الشعائر الدينية، حرية التجمع، وتسمى هذه الحقوق بـ(حقوق عدم التمييز) مثلها مثل الحماية المتساوية والاجراءات القانونية الواجبة والعمل على حماية حقوق تلك الاقليات في مواجهة الحكومات بمختلف مستوياتها، وفي كثير من الحالات فإن حقوق الاقليات في اي دستور فدرالي قد تعمل من اجل حماية الافراد في مواجهة اعمال التمييز التي تقوم بها الوحدات الحكومية المحلية، ففي كندا فأن مقاطعة (كيوبيك) قد تم منحها سلطات واسعة مختلفة عن المقاطعات الاخرى فيما يتعلق بأنظمة التقاعد والضرائب والبرامج الاجتماعية، وقد جرت محاولات كثيرة لتعديل الدستور الكندي من اجل الاعتراف بـ(كيوبيك) كمجتمع متميز ومنحها سلطات دستورية زائدة وحق الحصول على تعويض مالي اذا ما قررت الانسحاب من البرامج الفدرالية[٣].

إن تحديد مدى ملائمة الفدرالية كأنموذج صالح للتوفيق بين المجموعات المتنوعة والاقليات، وادارة تلك المجموعات، في ظرف معين، ترتبط بمدى التزام التنوع

١. المصدر السابق، ص٦.

٢. سمير هـ. دوشي، مصدر سابق، ص١٢.

٣. المصدر السابق، ص١٤.

الاجتماعي بالخصائص المؤسساتية للفدرالية كنظام للحكم، ويرتبط تطبيق النظام الفدرالي كحل سياسي بالشكل الخاص للفدرالية المعتمدة في مجتمع معين[١]، حيث ان هناك تفاوتات في الصفات المشتركة للأنظمة الفدرالية تتعلق بعدد الوحدات الاقليمية المكونة وبالتجانس الاثني بين تلك الوحدات وداخلها وبدرجات المركزية واللامركزية في توزيع الاختصاصات وممارسة الصلاحيات والموارد المتوفرة، ما يحتم الاقرار بعدم وجود أنموذج مثالي واحد كامل حتى ضمن الاتحادات الفدرالية.

بالتالي فالتفاوتات كبيرة والصيغة المعينة الخاصة والمناسبة لوضع معين، بالتأكيد تختلف وفقا لطبيعة التنوع الاجتماعي والتعدد الطائفي والاثني الواجب تكييفه، فالصفة المميزة لأنموذج الفدرالية، هي عدم خضوع اي من مستويات السلطة(فدرالي أو محلي) لسلطة اخرى دستوريا، فكل نظام حكومي يتمتع بسلطات سيادية محددة دستوريا وهو مفوض بالاحتكاك المباشر مع الافراد(المواطن) من خلال ممارسة سلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ويكون مسؤولا امامهم.

وعليه فإن حدود الوحدات المكونة يتم رسمها عادةً بطريقة تصبح فيها الاقلية على المستوى الوطني، اكثرية ضمن وحدة مكونة للفدرالية أو اكثر، ففي اسبانيا تعد (كاتالونيا) موطنا للأقلية الكاتالونية في الدولة، ونفس الشيء بالنسبة لكندا، فإن الكنديين الناطقين باللغة الفرنسية، هم اقلية لغوية واثنية في كندا ككل، الا انهم يشكلون الاكثرية الاساسية من سكان مقاطعة كيوبيك[٢].

فنظام كندا الفدرالي قد ولّد بلدا من مقاطعات اكثر تجانسا، فهي وسويسرا هما اكثر بلدان أوروبا الغربية وامريكا الشمالية لامركزيةً، فالاستقلال الفئوي (الاقليات) والمتجسد في النظام الفدرالي، من اقوى السمات التوافقية للديمقراطية الكندية، فقد تزايدت سلطات المقاطعات منذ خمسينات القرن الماضي وكاد (كيوبيك) تحديدا ان

١. رونالد ل. واتس، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، مصدر سابق، ص١٦.

٢. نفس الحال بالنسبة إلى اقليم كوردستان، فالكورد هم اقلية قومية في العراق ككل، الا انهم يشكلون الاكثرية الاساسية في اقليم كوردستان.

يتصف بشيء كنصف السيادة، وقد خلصت دراسة حديثة إلى ان حكومة (كيوبيك) باتت تمتلك" طيفا من القوى والموارد يفوق كل ما تستغله اية حكومة من حكومات المقاطعات الاخرى"[١]، ففيما يشكل تأسيس الوحدات الاقليمية التي تتمتع بالحكم الذاتي، دستوريا، خاصية اساسية من خصائص الأنظمة الفدرالية بهدف التوفيق بين المجموعات المتنوعة، فأن طابع التمثيل والتشارك في السلطة ضمن المؤسسات الفدرالية مهم أيضاً بالنسبة لقدرة الأنظمة الفدرالية على ادارة المجموعات المتنوعة[٢].

بالتالي فإن النظام الفدرالي هو واحد من اكثر الأنظمة فاعليةً لحكم وادارة السلطة في بلد ذو مساحة واسعة ومجتمعات متنوعة ومتعددة، الا ان مبدأ " مقاس واحد يناسب الجميع"[٣] لا يتفق دوما مع الفدرالية، وبمرور الزمن فإن النظام الفدرالي طالما يرتكز على السمات المؤسساتية التي تم ذكرها، سيبدي تطورا وتغيرا من اجل ايجاد التوازن المطلوب بين مستويات الحكم المتعددة وذلك تبعا لتغير المجتمع، فالخصائص التي تتميز بها الفدرالية، تجعل منها تنظيما لادارة السلطة في المجتمعات التي تتكون من اكثر من مكون وتتصف بالتنوع والتعدد أو فيها اختلاف حول كيفية استغلال واستخدام الموارد، وان هذه الفدرالية ليست سببا في خلق تلك المشاكل التي يعاني منها تلك المجتمعات بشكل مستمر مهددا وجوده، ففكرة الفدرالية تأتي بعد تلك المشاكل لغرض معالجتها لا قبلها لافتعالها، وهذا ما يساند القول بأخذ الفدرالية كمبدأ لإدارة السلطة وآلية توفير سبيل للتعايش المشترك السلمي بين مختلف مكونات المجتمعات المتنوعة.

الفرع الثاني: تعدد وسائل ادارة التنوع في الفدرالية

بالاعتماد على ما سبق قوله، فيما يخص طبيعة الفدرالية سواء كمبدأ أو كنظام للحكم وادارة السلطة، ليس من العجب ان اصبح هناك اهتمام متزايد بالفدرالية وانه

١. آرنت ليبهارت، مصدر سابق، ص١٩٠-١٩١.
٢. رونالد ل. واتس، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، مصدر سابق، ص١٩.
٣. سمير هـ. دوشي، مصدر سابق، ص٢٣

يُتصور شكلا من اشكال النظام السياسي، حيث يجمع بين حكومة مشتركة تؤدي بعض الاهداف العامة من جهة، وتحرك مستقل تقوم به حكومات الوحدات المكونة لتلك الدولة الفدرالية لتحقيق اهداف مرتبطة بالمحافظة على تميزها الاقليمي من جهة اخرى، ويسمح هذا الشكل من النظام السياسي، أي الفدرالية، بالتقدير المؤسساتي الاقرب إلى واقع المجتمعات المتنوعة، ففي مثل هذا السياق لا تهدف الأنظمة السياسية الفدرالية إلى القضاء على التنوع والتعدد، بل بالعكس، تعمل على ايجاد صيغة توفيقية بين الاختلافات الاجتماعية وادارة الخلافات ضمن كيان سياسي مستقل مشترك بين الجميع.

فالفدرالية ليست بمصطلح وصفي بل معياري، وهي تشير إلى مدافعة الحكومة المتعددة المستويات التي تجمع بين عناصر الحكم المشترك والحكم الذاتي الاقليمي، وتستند الفدرالية إلى القيمة المسلم بها والقائمة على بلوغ الوحدة والتنوع في نفس الوقت، وذلك عبر التوفيق بين الهويات المتميزة وحمايتها وتعزيزها ضمن وحدة سياسية اوسع[١].

إلا أن اتباع دستور فدرالي لا يضمن، بأية حال من الاحوال، ادارة التنوع والتعدد في المجتمع، ولعل الوضع التاريخي للشعوب الاصلية والاقليات في العديد من الديمقراطيات الفدرالية خير مثال على ذلك. فالفدرالية ليست بالإجراء الوحيد المتاح لإدارة ذلك التنوع والتوفيق بين الاختلافات، بل هناك تدابير اخرى ترافق الفدرالية وتعتمدها الأنظمة الفدرالية في توفير العيش المشترك داخل المجتمعات المتنوعة والمتعددة، ومن تلك التدابير اعتماد قوانين حقوق الانسان والتدابير الدستورية(الضمانات) الكفيلة بحماية ورعاية حقوق الاقليات والتوفيق بين الهويات المتميزة، ومن تلك الوسائل:-

أ- ضمانة الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

فيتضمن هنا الوثيقة الدستورية الفدرالية بنودا واضحة تبين الحقوق الثقافية

١. رونالد ل. واتس، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، مصدر سابق، ص١٢.

والاجتماعية للأقليات المتنوعة والمتعددة وآليات حماية تلك الحقوق، ومن تلك الحقوق كفالة التكلم والتعلم باللغة الاصلية لكل اقلية وذلك بالاعتراف الرسمي والقانوني، وبالتالي يتم توفير الدعم المؤسساتي لحماية وحفظ اللغة وغيرها من الحقوق الاجتماعية على مستوى المحلي والحكومي، وكثيرا ما يكون في الدستور الفدرالي اشارة واضحة إلى ان للدولة لغتان رسميتان أو اكثر، مثال ذلك كندا والعراق[١]، في الأول الانجليزية والفرنسية، وفي الثاني العربية والكوردية.

ب- المشاركة في السلطة والاستيعاب والدمج

غالبا ما يتم الاعتماد على ما يسمى بالحصص النسبية التي تضمن المشاركة الفعالة للأقليات في السلطة والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية، وهذا ما يسمى بالتحرك الايجابي الذي يمثل سياسة التمييز العكسي في هذا المجال لصالح المجموعات المحرومة تاريخيا من التمتع بالحقوق السياسية والمدنية، فالسياسة هنا تهدف إلى الدمج والدمج يهدف إلى الحرص على مشاركة المجموعات كافة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة من دون التضحية بهويتها المتميزة، وغالبا ما يجري هذا من خلال الترتيبات الفدرالية التي تضمن مشاركة اعضاء تلك المجموعات في المؤسسات الحكومية على مستويين، الفدرالي والاقليمي[٢].

عليه غالبا ما يوجز الباحثين، الفدرالية بصفتها مزيج بين الحكم الذاتي والحكم المشترك بالنسبة لكافة الاطراف في المجتمعات المتنوعة، مما يؤدي إلى القول ان الدولة الفدرالية ليست مجرد تحالف بين كيانات مستقلة، بل على الحكومة الفدرالية ان تتمتع بما تكفي من السلطة كي تعمل من اجل مصلحة الفدرالية بأكملها، في نفس الوقت، لا تستمد الوحدات المكونة للفدرالية تلك، شرعيتها من الحكومة المركزية بل من الشعب، وهذا ما يضمن المشاركة في السلطة والدمج العظيم وذلك من خلال

١. انظر نص المادة (٤) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

٢. رونالد ل. واتس، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، مصدر سابق، ص٣٠-٣١.

الانتخابات، وبهذا فإن مواطنو الدولة الفدرالية يعدون مواطني الدولة بأكملها والاقليم أو المقاطعة حيث مسقط رأسهم، في نفس الوقت، ويمكن ان تتميز كل وحدة من الوحدات المكونة بطابعها السياسي الخاص انما ضمن نطاق الدستور، ولا يعني هذا فقط ان هؤلاء المواطنين قد يدفعون ضرائب مختلفة عن نظرائهم في الاقاليم الاخرى داخل الدولة الفدرالية، بل انهم قد يتمتعون بأنظمة لغوية مختلفة عن تلك الاقاليم، كما الحال في كندا وسويسرا[١].

ومنه فالعديد من الأنظمة الفدرالية تقسم السلطات بطريقة غير متناسقة(متساوية) كي تعكس الاختلافات بين وحداتها المكونة لها، سواء كانت هذه الاختلافات اقليمية أو ديموغرافية أو لغوية أو اثنية أو قومية، فمثلا ولاية سابا(Sabah) وسوراواك(Surawak) في ماليزيا تتمتعان باستقلالية اكبر بكثير من الولايات الاحدى العشر المتبقية في مجال الهجرة والضرائب والتجارة، وهما ولايتان بورنيتان، وكذا الحال بالنسبة لولاية كاتالون وباسك في اسبانيا[٢].

فهكذا نفصل السمة التشاركية في الاطار الفدرالية فيما يخص ادارة الحكم والاستقلالية المتزايدة للوحدات الفدرالية، فالمجموعات المتنوعة سوف تكتسب ثقة اكبر في قدرتها على حماية تميزها وهويتها، فالحد الادنى من منجزات الفدرالية هو تأسيس طرق سلمية وديمقراطية للتعامل مع التنوع لإقامة توازن عمودي بين المجموعات المتنوعة، ويتم ضبط هذا التوازن من خلال ترتيبات تجسدها الفدرالية كفكرة وكنظام للحكم توفر التشارك على كافة المستويات فيما يخص المجال الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي بشكل لا يحتمل التعديل أو الانسحاب من جانب واحد.

رغم ذلك فإن النظام الفدرالي لا يضمن ان كل عضو من المجموعات المتنوعة(قوميا أو دينيا أو اثنيا أو طائفيا)، سيكون راضياً ومقتنعاً تماماً على الدوام،

١. المصدر السابق، ص٣٥.

٢. المصدر السابق، ص٤٠.

فالفدرالية تهيء الظروف المناسبة لمناقشة الخلافات وحلها والتوفيق بين الاختلافات دونما اللجوء إلى العنف أو التهديد به.

المبحث الثاني

الحلول الدستورية للتعايش المشترك في الفدرالية الكندية

كندا بلد تميزه وتثيره العديد من خلفيات سكانه المختلفة، فهو مجتمع متعدد الثقافات وتعددي، به لغتان رسميتان، هما الانجليزية والفرنسية ونحو (٥٠) مجموعة ثقافية من السكان الاصليين والعديد من المجموعات الاثنية الثقافية والدينية واللغوية ومن المهاجرين، وينقسم الاقليم الكندي إلى عشر مقاطعات(البيرتا، بريتيش كولومبيا، مانيتوبا، نيو برونشفيك، نيو فاوندلاند، لابرادور، نوفاسكوتيا، اونتاريو، برينس ادوارد آيلند، كيوبيك وساسكتشوان) وثلاثة اقاليم شمالية(اقاليم الشمال الغربي، نونافوت ويوكون)، وكندا بلد ديمقراطي لديه دستور اساسه سيادة القانون ويعتمد نظام تقسيم سلطة وضع القوانين بين المستويات الحكومية ولديه شرعة حقوق متجذرة[١]، ونظام الحكم فيه اتحادي فدرالي حيث يضم حكومة مركزية وحكومة في كل مقاطعة وفي كل اقليم ومن ثم الحكم المحلي في المدن(البلديات)، حيث تمارس سلطات كفلتها بها حكومات المقاطعات والاقاليم ، من اجله سوف نقسم الموضوع إلى مطلبين:

١. فؤاد بو علي، الهوية المتعددة للامة، مقال منشور في المجلة العربية الالكترنية، مجلة شهرية – العدد (٣٩٦) محرم ١٤٣١ هـ – يناير ٢٠١٠، متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://www.arabicmagazine.com/ArtDetails.aspx?id=951 تاريخ الزيارة: ٢٠٠٩/١٢/٢٥

المطلب الاول

الاطار الدستوري للنظام الفدرالي الكندي

فيما يلي نحاول القاء الضوء على اطار الدستوري العام والخلفية التاريخية للحياة الدستورية في كندا ومنه القاء الضوء على آليات توزيع السلطات وكيفية ادارة الحكم في هذا البلد المتنوع والمتعدد الاعراق والاطياف، جاهدا التركيز على آليات وسبل التعايش المشترك ضمن الوثيقة الدستورية وذلك بتوزيع الموضوع الى:

الفرع الاول: البنية الدستورية لـ(كندا)

دولة كندا دولة مستقلة الا انها مرتبطة بالتاج البريطاني، ولكنها في نفس الوقت مستقلة في شؤونها الخارجية الداخلية بصورة تامة لا شأن لها ببريطانيا، ولو ان ملك بريطانيا في نفس الوقت هو ملك كندا، ولكن الملك يملك ولا يحكم، فنظام الحكم فيه ملكي من نوع خاص حيث ان الملك يمثله الحاكم العام حيث يمارس الاختصاصات في حدود الدستور والمعاهدة الخاصة برابطة الكومنولث[١]، والنظام القانوني الكندي هو بطبيعته نظام القانون العام الموروث عن البريطانيين الذين كانوا يحكمون كندا والتي كانت تحت سيطرتهم ضمن الكومنولث البريطاني، إلا أن كويبيك (كيبك) مازالت تحتفظ بالنظام القانوني المدني للقضايا في إطار سلطة قضائية إقليمية خاصة بها ، مما يعني أن كندا– كدولة بجميع مقاطعاتها واقاليمها – يحكمها النظام القانوني الموروث عن البريطانيين ماعدا مقاطعة كويبيك (كيبك)التي تتخذ نظاما مستقلا ومختلفا، ورغم ذلك فإن كلا النظامين رغم اختلافاتهما يخضعان للدستور الكندي والذي

١. هادي رشيد الجاوشلي، دول العالم، منشورات الامانة العامة للثقافة لمنطقة الحكم الذاتي، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٨٦، ص٤٠١.

تستمد منه جميع القوانين المطبقة في كندا قوتها الرسمية[1]، فالدستور الكندي هو في غاية التعقيد ؛ لأنه لم ينشأ من مشروع واحد، مثل الدستور الامريكي، فالحقبة التاريخية الطويلة لتطور الحياة الدستورية لهذا البلد(الذي امتد إلى حوالي ثلاثة قرون ونيف)، هو دليل على ان دستور كندا الحالي(قانون دستور ١٩٨٢) عبارة عن اجزاء ملتحمة مع البعض، كل جزء منه له دلالة تاريخية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية تدل على التنوع والتعدد القومي واللغوي والاثني لهذا البلد، حيث جُمع الدستور قطعة وبعض القطع اكثر تعقيداً من غيرها، عليه، ايجازا سنعرض جانبا من التطور التاريخي للبنية الدستورية لكندا بالشكل التالي:

-قانون كيبيك(كويبيك) ١٧٧٤

اقام هذا القانون منصة تشريعية شاملة جديدة مع الوسائل لإنشاء البنية التحتية التي تكفل ادارة منصفة وعادلة وحكومة مدنية في مستعمرة يتألف في المقام الأول من الكاثوليك الفرنسيين الذين كانوا جُدد إلى القانون البريطاني ومؤسساته والانكليز البروتستانت.

-القانون الدستوري ١٧٩١

محاولة لإرضاء الامبراطورية المتحدة الموالية للمهاجرين عن طريق تقسيم المستعمرة الكندية إلى اقليمين: كندا العليا: اونتاريو، كندا السفلى: كيبيك ، وتم انشاء المؤسسات البرلمانية(على اساس النظام البرلماني البريطاني) في كل من الإقليمين، كذلك العمل لتشريع السلام بين المهاجرين البريطانيين والفرنسيين.

-قانون الاتحاد ١٨٤٠

بناءً على تقرير دورهام ١٨٣٩، تم توحيد كندا العليا والسفلى تحت حكومة مركزية

1 . Michel Seymour, Quebec and Canada at the Crossroad: A Nation within a Nation., paper was read at the London School of Economics on January 21st 1998, available at: www.asen.org. Accessed in: 22/12/2009.

واحدة وانشاء برلمان واحد مع تمثيل متساو للإقليمين وتوحيد الديون واعتبار اللغة الانكليزية اللغة الرسمية للبرلمان والالغاء التدريجي لكثير من القوانين الغير العادلة للناطقين باللغة الفرنسية.

-الحكومة المسؤولة ١٨٤٨

كنتيجة للتنمية الدستورية وُجدت هذه الفكرة مشيرا بالأساس إلى حكومة ديمقراطية مسؤولة امام ممثلي الشعب بحيث يمكن ان تتخذ شكل مجلس تنفيذي وشرعيته تنبع من موافقة الاغلبية في المجلس التشريعي.

-قانون امريكا الشمالية البريطاني ١٨٦٧ (كونا آكت)[١]

أنشئ الكونفدرالية الكندية ونظام ملكي دستوري اتحادي شملت اربع مقاطعات(اونتاريو، كيبيك، نيوبرونزويك ونوفاسكوتيا)، كذلك رسخ القواعد الاساسية بين البرلمان المركزي والمجالس التشريعية للمقاطعات وانشاء حكومة مركزية ونظام برلماني على غرار الانموذج البريطاني.

-قانون ويستمنستر ١٩٣١

تم الاعتراف باستقلال كندا عن بريطانيا قانونا وهذا الاخير يتخلى عن السيطرة على جزء كبير من الحياة الاجتماعية والسياسية لشعوب كندا[٢].

-القانون الدستوري ١٩٨٢

وهو دستور كندا الحالي ويتكون من (٧) اقسام متضمنا(٦١) مادة وملحقا، يحتوي

1 . A Brief History of Canada's Constitution, an essay accessible on: www.smithclassroom.com/downloads/development-of-canadas'-constitution.pdf.htm.

٢. الدستور الكندي، خط زمن، وثيقة معلوماتية(بدون ذكر اسم الكاتب) متوفرة على الموقع الالكتروني التالي: www.shannonthundebird.com/canadia-constitution.htm تاريخ الزيارة: ٢٠٠٩/١٢/١٤ .

الاقسام(١و٢و٣)، والذي يتصدر الدستور، التشريعات الكندية للحقوق والحريات أو الميثاق الكندي للحقوق والحريات متضمنا الوثيقة الكندية للحقوق لعام ١٩٦٠، وتشمل المواد(١-٣٦) من هذا الدستور، والقسم(٤) فعنوانه المؤتمرات الدستورية، وتشمل المادة٣٧ ، والقسم(٥) اجراءات التعديل وتشمل المواد(٣٨-٤٩)، والقسم (٦) ملحق قانون الدستور لسنة ١٨٦٧، والقسم السابع، العام ويشمل المواد(٥٢-٦١)، اما الملحق فيشمل جدولا تحت عنوان تحديث الدستور متضمنا كافة القوانين الذي يحتويه هذا الدستور وفق التطور التاريخي وتعديلاته[١].

الفرع الثاني: مبادئ الدستور الكندي وضمان التعايش المشترك

مبدأ المساواة الطبيعية أساسا يعني أنه لا يجوز لأي شخص (أو مجموعة من الأشخاص) ان يفرض سيادته على سيادة الآخرين دون موافقتهم، وهذا ينفي المزاعم التقليدية من الكهنة والملوك والنبلاء للحكم على أساس تفوقهم المزعوم الطبيعية ، بل يستبدلها بحكم من موافقة المحكومين، ففي الممارسة العملية، هذا يعني شكلا من أشكال "حكم الأغلبية" الديمقراطية، ومبدأ الحقوق الطبيعية يعني أن الحكومة لا يمكن أن تنتهك هذه الحقوق ، حيث أن الغرض الحقيقي من الحكومة هو لتأمين هذه الحقوق، رغم التوتر الناشئ من الحقيقة القائلة بأن "حكم الأغلبية" لا تنتج دائما القوانين التي تحترم حقوق الأفراد أو الجماعات الذين ليسوا جزءا من الأغلبية[٢]، وفي هذا الاطار، كانت هناك نهجين رئيسيين لإعطاء التعبير المؤسسي لمبادئ المساواة والحرية واحترام الحقوق في نمط الديمقراطيات الليبرالية : انموذج اللجنة البرلمانية البريطانية أو

١. دستور كندا لعام ١٩٨٢، ترجمة: د. حسيب الياس حديد، اعداد: المحامي طارق جمباز، ط١، من مطبوعات مجلة ياسا باريزي، ٢٠٠٤.

2.Tim Soutphommasane, Grounding Multicultural Citizenship: From Minority Rights to Civic Pluralism, Journal of Intercultural Studies, Vol.26, No.4 November2005, pp.401-416. available at: www.jis.com accessed in: 15/12/2009.

ويستمنستر، وانموذج الاميركي "فصل السلطات"، وهناك اختلافات كبيرة في النظامين، فالأنموذج الأميركي هو في نهاية المطاف نظمتها وثيقة أساسية واحدة، وهو دستور مكتوب، هذه الوثيقة يحدد "القواعد التي تحكم تكوين وصلاحيات وأساليب عمل المؤسسات الرئيسة في الحكومة، ومبادئ عامة تنطبق على علاقاتها مع المواطنين"، وعلى النقيض، ويستمنستر يقوم على أساس الدستور "غير المكتوب"، مزيج من القوانين التاريخية الهامة، والقانون العام، والعديد من الاتفاقيات والأعراف غير المكتوبة، الفارق الثاني هو أن الدستور "مكتوب" في النمط الامريكي يتضمن سردا للحقوق والحريات الأساسية للفرد تجاه الحكومة، والمعروفة مجتمعة باسم شرعة الحقوق، في حين يتمتع الأفراد أساسا بنفس الحقوق والحريات في إطار الانموذج البرلماني البريطاني للديمقراطية، فهي ليست "موضحة" في أية وثيقة أساسية للحكومة ، أي أنها لم تأتي "ترسيخها في الدستور"[١] ، فنظام الحكم في كندا كان في الأساس على غرار النظام البرلماني البريطاني، والاستثناء الوحيد المهم هو الانموذج الفدرالي للاتحاد من المقاطعات الكندية، وتحديد أشكال وحدود هذا الاتحاد في وثيقة واحدة مكتوبة قانون ١٨٦٧ أمريكا الشمالية البريطاني، التي تعرف الآن باسم القانون الدستوري لعام ١٨٦٧ ، هذا الجانب من الحكومة الكندية أهمية خاصة بالنسبة للمحاكم، لأنها فرضت عليهم وظيفة المراجعة القضائية، حيث ان كل مستويات الحكومة في كندا، تشكلت بعد انموذج ويستمنستر، مما يعني السيادة البرلمانية ضمن مجالات اختصاص كل منها[٢]، كذلك النص على الحقوق والحريات في الدستور المكتوب(قانون دستور ١٩٨٢).

1 . Katherine Swinton، Multiculturalism and the Canadian Constitution , an essay available at: www.ohlj.ca/documents/675Hudson.pdf

2 .M.Lane Bruner, From Ethnic Nationality to Strategic Multiculturalism, an essay published in The Public Magazine , Vol.4(1997),available at: www .jurispedia.org/index.php

تبعا لذلك ، كندا وحتى عهد قريب جدا ، اتبعت النهج البريطاني لحماية الحريات المدنية –سيادة برلمانية مشتركة مع "سيادة القانون"– ، لترسيخ القواعد الأساسية للعدالة والتسامح من أجل التنوع في الشعب الكندي، حيث ان ما يميز الدستور الكندي وعلى غراره الدستور الامريكي والدساتير الديمقراطية الاوربية، هو انه هناك جملة مقومات تضفي صبغة الديمقراطية على هذا الدستور، فمنه: تأسيسه على مجموعة من المبادئ منها: مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية والتسليم بأن الشعب مصدر السلطات ولا سيادة لفرد أو قلة عليه، مبدأ حكم القانون، مبدأ احترام فصل السلطات، مبدأ التأكيد على الحقوق والحريات ومبدأ الاعتراف بالتداول السلمي للسلطة بين الاغلبية والمعارضة، فميزة النظم ذات الدساتير الديمقراطية انها تحكم باسم الاكثرية دون التفريط في الاقلية(المعارضة)، فإذا كانت الاكثرية مالكة السيادة عبر التفويض، فإن للأقلية حقوقا مكفولة بالدستور وحكم القانون وفي سياق هذا التنوع تتحقق في المجتمع صورة اقرب ما تكون إلى حكم الفرد بالفرد والجميع بالجميع في وقت واحد[١]، فالحق في المساواة وفي الحماية من التمييز حقان اساسيان للتعايش المشترك، وفي الدستور نصت المادة(١٥) الفقرة١و ٢ بشكل واضح على هذه الحقوق، كذلك المادة(٢٣) الفقرات١و ٢و ٣ والمادة (٣٦) الفقرة ١و ٢ تحت عنوان: المساواة والتفاوت الاقليمي، وبالإضافة إلى الحماية الدستورية لحقوق المساواة المكفولة، سنت الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات والاقاليم في كندا تشريعات متعلقة بحقوق الانسان تحظر التمييز، وقد اولت المحاكم الكندية قوانين حقوق الانسان هذه، منزلة شبيهة بمنزلة الاحكام الدستورية، ومما يكتسي أهمية خاصة ميثاق كيبيك لحقوق الانسان والحريات الذي يتناول حقوق المساواة وتشكيلة كاملة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث يسري على القطاعين العام والخاص، فهو يتيح

١. د. محمد مالكي، حول الدستور الديمقراطي، بحث مقدم في اللقاء السنوي الخامس العشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.tagged.com/browse.html. تاريخ الزيارة: ٢٠٠٩/١١/١٥.

اللجوء إلى المحكمة فيما يتعلق بالحقوق السياسية والقضائية وحقوق المساواة، كل ذلك يؤكد الالتزام والعمل من اجل توفير الوسائل الضامنة لتهيئة التعايش المشترك في هذا المجتمع المتعدد والمتنوع، حيث ان اجراء الاستفتاء في مقاطعة كيبيك مرتين ١٩٨٠و١٩٩٥ والتصويت على البقاء ضمن كندا لا الانفصال عنه، لهو خير دليل على الاستيعاب السياسي والاجتماعي والثقافي بين كافة الاطراف وتحقيق التعايش المشترك وعلى ان تلك الحقوق تمارس عمليا والنصوص تُطبق فعليا على كافة المستويات.

-الميثاق الكندي للحقوق والحريات

ميثاق الحقوق والحريات أو ما يعرف بالميثاق، أو ميثاق الامم المتحدة، هو وثيقة الحقوق الواردة في الدستور الكندي، ويشكل القسم الأول والثاني والثالث من دستور ١٩٨٢ النافذ، أو كما تعرف ب(قانون الدستور الكندي)، فالبرلمان البريطاني شرع الميثاق كجزء من هذا الدستور بشكل رسمي في ١٧نيسان ١٩٨٢ بطلب من البرلمان الكندي آنذاك، فهذا الميثاق يضمن حقوق سياسية محددة للمواطنين الكنديين وحقوق مدنية للجميع في كندا من كافة مستويات العمل الحكومي، فهو يصمم الوحدة الكندية حول مجموعة من المبادئ الذي يجسد تلك الحقوق، والميثاق يتصدره وثيقة الحقوق الكندية التي شُرعت عام ١٩٦٠[١] ، وهذا الميثاق يتكون من عدة اقسام تصل إلى ٣٤ قسما متضمنا كما هائلا من الحقوق والحريات للمواطنين وغيرهم من المقيمين في كندا، وقد وُضع في الدستور الحالي ضمن المواد الاربع والثلاثون الاولى منه بالإضافة إلى المادة(٣٥) القسم الثاني من الدستور الحالي تحت عنوان: حقوق السكان غير الاصليين في كندا، وكذلك المادة(٣٦) القسم الثالث من الدستور أيضاً تحت عنوان: المساواة والتفاوت الاقليمي، حيث تم سرد الحقوق والحريات بدأً من الحريات الاساسية(القسم ٢) والتي تشمل: حرية التعبير، الدين، التفكير، الاعتقاد، الضمير،

١ Canadian Charter of Rights and Freedoms, from Wikipedia, the free encyclopedia, available at: www.wikipedia.com accessed at :22/12/2009

الصحافة والاعلام، التجمع السلمي، تكوين الجمعيات، الحقوق الديمقراطية(القسم ٣و٤و٥) وعموما تشمل حق المشاركة في النشاطات السياسية والحق في شكل ديمقراطي للحكومة، حقوق التنقل(القسم ٦) ويشمل حق الدخول والخروج والتجوال والاقامة سواء داخل أو خارج كندا، الحقوق القانونية (القسم ٧و ٨و٩ و١٠و١١و١٢و١٣و١٤) وتشمل حق الحياة والحرية والامن الشخصي والحماية من الاعتقال غير المبرر وحق الاستشارة القانونية وغيرها من الضمانات الاشخاص امام المحاكم، حقوق المساواة(القسم١٥) ويشمل المساواة امام القانون والحماية والاستفادة من القانون من دون التمييز، حقوق اللغة(القسم ١٦و١٧و١٨و١٩و٢٠و٢١و٢٢) وبشكل عام يشمل حق استخدام اللغة الانكليزية والفرنسية في المراسلات الرسمية والمؤسسات الحكومية مع دعم اللغات أو المجموعات اللغوية الاخرى، حقوق لغة وتربية الاقليات(القسم ٢٣) ويشمل حق الاقليات اللغوية الفرنسية والانكليزية في التعليم بلغتهم، والاقسام الاخرى(٢٤ حتى ٣٤) يوضح كيفية التطبيق العملي للحقوق والحريات الواردة في الميثاق ومنها أيضاً (القسم ٢٧) الذي يشمل حماية التراث المتعدد الثقافات[١] نص المادة ٥٢ من قانون الدستور الكندي ١٩٨٢ على ان الدستور هو القانون الاسمى في كندا، وبما ان الميثاق هو جزء من هذا الدستور، عليه فهو يتسم بالسمو ايضا، فعلى جميع القوانين الاخرى ان تكون متسقة مع ما ورد فيه من حقوق وحريات، مع ذلك، ان الميثاق نفسه تسمح للحكومات وضع بعض القيود(القسم١ من الميثاق: ان قوانين اخرى قد تحد من الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق ما دامت هذه القوانين هي معقولة ومبررة في مجتمع حر وديمقراطي) أو حسب القسم ٣٣ من الميثاق للبرلمان يمكن ان يجعل من قانون معين ان يعفى من اقسام معين من الميثاق (ويسمى احيانا بـ(صرف النظر عن الشرط)، وهذا الشرط يستخدم في حالات نادرة جدا وان استخدم

١. نظرة عامة على الميثاق الكندي للحقوق والحريات، مقال،(بدون الاشارة إلى اسم الكاتب) متاح على الموقع الالكتروني التالي:
www.pch.gc.ca/ddp-hrd/canada/guid.html . تاريخ الزيارة : ٢٠٠٩/١٢/١٥

فانه من جملة تنتهي بعد خمس سنوات(لأن الدورة الانتخابية في كندا هي خمس سنوات) ومع ذلك هذا صعب جدا، فإن اجراء اي تغيير على الميثاق(باعتباره جزءاً لا يتجزأ من ميثاق) يستوجب موافقة سبع مقاطعات شرط ان لا يقل عدد سكان تلك المقاطعات عن ٥٠% من سكان كندا، عليه فالميثاق تم تعديله فقط مرتين منذ عام ١٩٨٢، كان القصد من وضع الميثاق هو ان يصبح مصدر للقيم الوطنية والوحدة الوطنية، فقد كانت النية الاساسية للحكومة الفدرالية هو التطور بالهوية الما فوق الكندية(pan–Canadian) فثمة قول بأن (القسم٢٣ حقوق اللغة والتربية للأقليات)، هو جل ما أُستهدف من وراء وضع هذا الميثاق، والحاكم السابق لمقاطعة اونتاريو(Bob Rae) قد اعلن ان العمل بالميثاق، حقيقة يشكل لب الحرية وهو رمز لكل الكنديين، فالميثاق قد رسم الاطار العام الجامع للهوية الكندية، ومقدمة الميثاق الذي اقر بسمو الرب وسمو سيادة القانون، يجسد الواقع بأن المجموعات المتعددة والمتنوعة يشعرون، كل على حدة، بأن خصوصيتهم مكرسة ومحفوظة وان لهم سمات وخصائص تميز احداهم عن الاخرى، ففي استطلاع عام للرأي عام ٢٠٠٢، اظهر الكنديون بأن الميثاق يمثل، وبشكل مهم، كندا بأكمله[١]، وقد اعطى الدستور حق التقاضي المباشر للمواطن الكندي عندما تُنتهك حقوقه أو حرياته، فقد نصت المادة(٢٤) من دستور ١٩٨٢ الحالي: الفقرة(١): "ان اي شخص تنتهك حقوقه أو حرياته التي يضمنها هذا الدستور أو يتم انكارها يمكن ان يقدم دعوى إلى سلطة قضائية مختصة للحصول على ما يعالج موقفه حسب ما تراه المحكمة مناسبا"[٢] .

١. رايموند ويليامز، التعددية الثقافية وميثاق الحقوق والحريات ، مقالة متاحة على الموقع الالكتروني التالي: www.megaessays.com/viewpaper/98988.htm

٢. دستور كندا لعام ١٩٨٢، مصدر سابق.

المطلب الثاني

توزيع الاختصاصات ضمن الفدرالية الكندية

من اجل معرفة آليات المشاركة الفعالة في السلطة والثروة من خلال توزيع الاختصاصات المرتبطة بهذا الشأن ضمن الفدرالية الكندية سوف نقوم بعرض الموضوع من خلال فرعين:

الفرع الاول: صنع القرار المشترك وتوزيع السلطات ضمن الفدرالية الكندية

إذا قرأت الدستور الكندي الاصلي(قانون امريكا الشمالية البريطاني لسنة ١٨٦٧) أو دستور عام ١٩٨٢ ، لن تعرف الا جزئيا (مَن الممسك بزمام الامور)، فتوزيع السلطات في تغير مستمر، حيث ان الثقل الحقيقي للنفوذ قد تغير من الهيمنة الفدرالية إلى الفدرالية الثنائية الكلاسيكية، إلى اعادة التأكيد على النفوذ الفدرالي، إلى الوضع الراهن حيث يلجأ مستويان قويان من الحكم لاستعمال العديد من الآليات القانونية والسلطات المالية والسياسية وكذلك البيروقراطية من اجل تحديد شكل السياسة في مجالات واسعة النطاق، ولعل اهم مميزات صنع القرار الكندي هو مزيج معقد من التعاون والتنافس بين الحكومات[١] ، فالسيادة الاتحادية في كندا تمثلها ثلاثة عناصر سيادية، الحاكم العام(رئيس الدولة) ومجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويجب ان يوافق الثلاثة لتمرير التشريعات التي تنفذ في كل ارجاء البلاد، فالنواب يبحثون اصدار قوانين والشيوخ يوافقون أو لا يوافقون عليها والحاكم العام يصادق عليها، وهناك فصل واضح في الادوار بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ذلك ان رئيس الدولة الرمزي فيها هو رئيس الكومنويلث ممثلا بالملكة اليزابيث الثانية، والتي يمثلها الحاكم العام في كندا، هذا الاخير هو الذي يمثل معاني السيادة، بناء على نصيحة رئيس الوزراء، اما رئيس

١. حوار عالمي حول الفدرالية، حوارات حول توزيع السلطات والمسؤوليات في البلدان الفدرالية، تحرير: راؤول بلينـدنباخر وابيغيل اوستاين، سلسلة كتيبات، ج٢، من مطبوعات منتدى الاتحادات الفدرالية، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.formufed.org

الحكومة، فهو رئيس الوزراء الذي يفوز بالانتخابات العامة للبلاد، وهو زعيم حزب (قاعدة دستورية عرفية: بأن زعيم الحزب الفائز هو رئيس الحكومة) مع تمتعه بأكبر عدد من المقاعد في مجلس العموم(مجلس النواب)، اما زعيم المعارضة الرسمية، فهو زعيم الحزب الآخر مع ثاني اكبر عدد من المقاعد في مجلس العموم [١]، فمسؤوليات الحكومة الاتحادية تتمثل فيما يلي: الدفاع والجيش، وزارة العدل وكل المؤسسات القضائية، كل ما يتعلق بالأعمال المالية واصدار النقد، قضايا التأمين وقوانين العمل والعمال، الشؤون الخارجية (بالتوازن الصعب بين الحق الفدرالي في الدخول في معاهدات وحق المقاطعات في التقرير بشأن تنفيذها أو عدم تنفيذها متناسبا مع أهمية القضايا الدولية ذات العلاقة بالسلطات القانونية للمقاطعات)، قضايا المواطنة والهجرة والتملك، نقل الموانئ والمطارات، الضرائب وتنظيم التجارة الفدرالية[٢]، اما الحكومات الاقليمية فهي مسؤولة عن الملكية ، الحقوق المدنية، التنسيق مع المؤسسات الاتحادية، متابعة شؤون البلديات، التربية والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، فكل مقاطعة لها حكومة منتخبة من قبل سكان الاقليم ولها هيكل اداري قد تكون مختلفة قليلا عن الاخرى، ولكنها تشترك في الاحتكام جميعا إلى الدستور الاتحادي والعمل بموجبه، وصلاحيات الحكومات البلدية في المدن والقصبات، فهي تعتمد على حجمها وتاريخها وكما تسمى في كندا بالهياكل السفلى، وتتبع حكومة المقاطعات في توفير الخدمات للسكان والاعتناء بالبيئة وخدمة الطرقات...الخ[٣]، ومنذ عام ١٩٨٢ حدثت تغيرات هامة عندما تم اعتماد ميثاق الحقوق واستعادة سلطة تعديل الدستور من بريطانيا العظمى، وبالتالي لم تعد كندا بحاجة للحصول على موافقة البرلمان البريطاني في ويستمنستر

١. أ.د. سيار الجميل، النظام السياسي في العراق، مقارنة بين فيدراليتين عراقية وكندية ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني التالي: www.sayyaraljamil.com

٢. حوار عالمي حول الفدرالية، حوارات حول ممارسة الفدرالية المالية، تحرير: راؤول بليندنباخر وابيغيل اوستاين، سلسلة كتيبات، ج٤، من مطبوعات منتدى الاتحادات الفدرالية، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.formufed.org

٣. د. سيار الجميل، مصدر سابق. ص٢.

من اجل القيام بتعديلات دستورية، فثمة نقطة مهمة في الدستور الفدرالي الكندي، ذلك ان الحكومة الاقليمية ليست مدرجة في اية صيغة دستورية، فأن اراد الكنديون ان يغيروا شيئا في الدستور، فذلك يخضع لتصويت كل الكنديين من خلال ممثليهم في البرلمان، بيد ان هناك عوامل عديدة متغيرة الانماط تترشح في الفدرالية الكندية، ومنها:

اولا: هناك التغيير الديمغرافي، فكندا التي كانت تضم اربع مقاطعات فقط في عام ١٨٦٧ ويصل عدد سكانها نحو (٣,٥) مليون نسمة اصبحت الآن بلدا يضم اكثر من ٣٢ مليون نسمة، وعشر مقاطعات، وثلاثة اقاليم، وتطل على ثلاث محيطات، كما ان البلد الذي كان يوما ريفيا في غالبيته اصبح الآن واحدا من اكثر بلدان العالم التي يغلب عليها الطابع المديني، وفي حين كانت اساسا مجتمعا يتحدر بأكمله تقريبا من اصول بريطانية أو فرنسية(بالإضافة إلى السكان الاصليين) فهي الآن من بين اكثر المجتمعات تعددية وتنوعا ثقافيا في العالم.

ثانياً: يتعلق بأهمية الاتفاقات والتجارة الدولية، فكندا دولة مندمجة اقتصاديا مع سوق امريكا الشمالية وقد ادى هذا التغيير إلى تأثيرات بالغة على برامج السياسات وتوقعات المواطنين.

ثالثا: تتعلق بالخلافات الاقليمية بشأن مفاهيم المواطنية والهوية والمجتمع، فاللغة تشكل عامل انقسام اساسي، يتمتع الكنديون الناطقين بالفرنسية، والذين يتمركزون في كيبيك، بحس قوي بالهوية الوطنية، كما تتمتع مقاطعات اخرى أيضاً بهويات واهتمامات سياسية قوية وحكومات اقليمية قوية، من هنا، غالبا ما يعتبر اتباع سياسة واحدة يمتد تأثيرها على الدولة بأكملها امرا غير مناسب وغير قابل للتنفيذ، عليه فإن تفاعل هذه القوى التي تسلك غالبا اتجاهات مختلفة يجعل من الصعب وصف عملية توزيع السلطات بكلمات بسيطة[١] ، ولكن القانون الاتحادي هو فوق الجميع وان التنافس

١. حوار عالمي حول الفدرالية، حوارات حول توزيع السلطات والمسؤوليات في البلدان الفدرالية ، مصدر سابق، ص٢٥.

بين الاقاليم الكندية عمن يأتي بنتائج اكبر في رعاية الانسان وتطوير المجتمع، ارجح القناعة لدى الكندي بأن الانسان هو القضية في كيفية رعايته وتربيته وتعليمه وتطويره والمحافظة عليه وعلى صحته، ومن تسأل من الكنديين: من انت؟ يقول باعتزاز: انا كندي، حيث ان تشارك الحكومة الفدرالية مع حكومات الاقاليم في المسؤوليات والخدمات والصلاحيات، قاد إلى ادراج الفدرالية الكندية ضمن الفدراليات التعاونية على غرار المانيا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة.

الفرع الثاني: اللامركزية المالية وسبل التعايش المشترك في كندا

تُجسد كندا النظام الكلاسيكي للفدرالية المالية، فالحكومات الاقليمية مسؤولة عن توفير العديد من الخدمات العامة الهامة، وتتمتع بحق الوصول، بدون قيود، لجميع مصادر الضرائب الكبرى كما انها مسؤولة عن تحصيل نسبة كبيرة من ايراداتها، وتعتبر التحويلات الفدرالية إلى المقاطعات غير تدخلية إلى حد كبير، والحكومات المحلية معتمدة على التحويلات من حكومات المقاطعات مع قيام الحكومة الفدرالية بتحويلات مباشرة ضئيلة إلى البلديات، ويسهل الشكلان الرئيسان للتحويلات، وهما تحويلات المساواة غير المشروطة والتحويلات المتساوية لكل فرد لدعم البرامج الاجتماعية في المقاطعات، صناعة القرار اللامركزي الفعال عن طريق ضمان وجود قدرات متشابهة لدى المقاطعات على تقديم الخدمات العامة الهامة وتشجيعها على توفير برامج الصحة والمساعدات الاجتماعية والتعليم العالي تتلاءم مع الحد الادنى للمعايير القومية[١] ، وكثيرا ما تظهر قضايا من العنصرين الذين يبدوان متناقضين في الاتحاد الفدرالي الكندي، الصعوبة الاولى هي انه بينما يمنح الدستور المقاطعات مسؤولية تشريعية حصرية في المجالات الهامة ، سبق ذكرها، مثل الصحة والتربية والتعليم، فان الحكومة الفدرالية تشترك في الالتزام الدستوري بتوفير الخدمات الاجتماعية

١. حوار عالمي حول الفدرالية، حوارات حول مجالات الحكم التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدول الفدرالية، تحرير: راؤول بليندنباخر وابيغيل اوستاين، سلسلة كتيبات، ج٣، من مطبوعات منتدى الاتحادات الفدرالية، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.formufed.org

الضرورية بمستوى معقول من الجودة وتشجيع الفرص المتساوية لجميع الكنديين، وبما ان الخدمات العامة التي تعتبر الاكثر أهمية في الوفاء بهذا الالتزام تقع على عاتق المقاطعات، فان آليات السياسة المتروكة للحكومة الفدرالية هي التحويلات المشروطة لكل من الحكومات والافراد، والقضية الثانية هي ان المقاطعات تمتلك الموارد الطبيعية داخل حدودها ولديها الحق في فرض الضريبة على استخدامها، لكن الدستور يُلزم الحكومة الفدرالية بمبدأ تقديم مدفوعات المساواة بحيث يكون لدى كل المقاطعات ايرادات كافية لتوفير مستويات متشابهة من الخدمات العامة بمستويات متشابهة من الضريبة[١]، والبلديات في كندا تعتبر مخلوقات من صنع المقاطعات وتخضع دستوريا للسلطات القانونية للمقاطعات مما يعني ان كندا لديها عشرة أنظمة بلدية– ومقاطعية متميزة تم انشاؤها من قبل قانون المقاطعات وتشرف على تنظيمها دائرة تابعة للمقاطعة، فاشتراك البلديات في صنع القرار متعدد المستويات قد يعتمد على السياسة موضع النقاش، وقد كانت جمعيات البلديات نشطة ولفترة طويلة على المستوى الاقليمي وتشارك حوالي ٩٠% من مجموع البلديات على المستوى القومي في مجموعة ضغط مؤثرة، وهي اتحاد البلديات الكندية، وبما ان السياسات البلدية في كندا هي بشكل عام غير حزبية فأن الضغط من الاسفل إلى الاعلى لا يمكن ان يتم من خلال القنوات الحزبية، ولكن في بعض البلديات، استطاعت ائتلافات المصالح للجماعات الكبيرة، مثل تحالف قمة مدينة تورنتو، ان يكون لها بعض التأثير على الحكومات الكبيرة[٢]، واستجابة لذلك، قامت المقاطعات والاقاليم بتقوية قدرتها على التحدث بصوت واحد عن طريق تكوين مؤسسة بين المقاطعات، وهي مجلس الاتحاد الفدرالي دفعت هذه الضغوط الحكومة الفدرالية نحو التغيير، فقد تحسن وضع الايرادات في وقت زادت فيه

١. المصدر السابق، ص١٢.

٢. حوار عالمي حول الفدرالية، حوارات حول الحكم المحلي ومناطق المدن الكبيرة في الدول الفدرالية، تحرير: راؤول بليندنباخر وابيغيل اوستاين، سلسلة كتيبات، ج٦، من مطبوعات منتدى الاتحادات الفدرالية، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.formufed.org

الحكومة الفدرالية بانتظام التحويلات للبنية التحتية، وهو المسار الذي بدأ عام ١٩٩٣ وفي عام ٢٠٠٥ الغت الحكومة الفدرالية وبشكل كامل ما كانت تدفعه البلديات من ضريبة المبيعات وتم تخصيص حوالي مليار دولار سنويا من ضرائب البنزين إلى البلديات[١]، والنتيجة هي ان الاتحاد الفدرالي الكندي قد تطور إلى اتحاد فدرالي لامركزي إلى حد كبير له، في نفس الوقت، نظام ضريبي متجانس بدرجة معقولة.

١. المصدر السابق، ص٢٣.

الخاتمة

من خلال ما تم تناوله في اطار موضوع البحث، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات من اهمها:

الاستنتاجات:

١-إن تأريخ الفدرالية وفكرتها قديمة جدا ترجع إلى عهود قبل الميلاد وهي كنظام للحكم تكون فيه السلطات موزعة بين حكومة مركزية ووحدات حكومية محلية تسمى(اقليم، محافظة، مقاطعة، ولاية، كانتون) وغيرها وتتفاوت شكل الأنظمة الفدرالية حسب تفاوت وتنوع شروط وظروف المجتمعات فليس هناك فدرالية بمقاس واحد للجميع.

٢-الكثير من الدول الفدرالية ما تزال تحجب عن استخدام مصطلح الفدرالية ظنا منها انها تعني الاجتزاء من سيادة الدولة مع ان المفهوم المعاصر للفدرالية يشكل في المقام الاول، مفهوما ديمقراطيا ضامنا احترام هوية الشعوب وخياراتها السياسية.

٣-هناك دول فدرالية منذ التأسيس ودول اصبحت فدرالية بعدما كانت موحدة بسيطة والهدف من تبني الفدرالية كمبدأ وتحويلها إلى نظام حكم، هو البحث عن حلول لمشاكل معقدة ، فالفدرالية تحاول حل تلك المشاكل لا افتعالها في المجتمعات المتنوعة.

٤-النظام القانوني الكندي نظام القانون العام الموروث عن البريطانيين والدستور الكندي الذي منح سلطات واسعة إلى بعض المقاطعات، هو دستور في غاية التعقيد وعبارة عن اجزاء ملتحمة مع البعض ؛ لأنه لم ينشأ من مشروع واحد بل هو نتيجة تطور تأريخي عبر اكثر من ثلاثة قرون وكل جزء منه له دلالة تاريخية سياسية اجتماعية ثقافية.

٥-التصويت على البقاء ضمن كندا من خلال عمليتين للاستفتاء خلال ١٥ عاما، لهو دليل واضح على نجاح الفدرالية الكندية في الاستيعاب السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتحقيق التعايش المشترك السلمي ليس فقط من خلال التطبيق

العملي لبنود الدستور الفدرالي بل أيضاً تتبع ذلك تهيئة ظروف وبناء مؤسسات رسمية وقانونية وتحقيق مبدأي المساواة في الحقوق والحريات وحق تقرير المصير.

٦-اهم ميزات صنع القرار الكندي هو مزيج معقد من التعاون والتنافس بين الحكومات، فتوزيع السطات في تغير مستمر من الهيمنة الفدرالية إلى الفدرالية الثنائية إلى اعادة التأكيد على النفوذ الفدرالي مما يسمح القول جزئيا بعدم معرفة من الممسك بزمام الامور.

٧-لبعض المقاطعات الكندية دستوريا سلطات تشريعية مالية مهمة بالإضافة إلى التحويلات الفدرالية اليها من قبل المركز تحقيقا لشرط المساواة بين المقاطعات ولتوفير الخدمات المهمة الضرورية للأفراد على مستوى الدولة بشكل عام.

التوصيات:

١-لا بد من التطبيق العملي بشكل فعلي لبنود الدستور حيث ان مجرد الاعلان عن الكيان السياسي في شكل دولة فدرالية، لا يعني سيرورتها بسحر الساحر ولا يؤدي إلى حل المشاكل.

٢-يستتبع تطبيق بنود الدستور الفدرالي اتخاذ اجراءات عملية باتجاه الفدرالية كنظام للحكم تأتي في مقدمتها تفعيل المؤسسات الرسمية والقانونية.

٣-بما انه ليست هناك فدرالية بمقاس واحد للجميع، فلابد من البحث حول الشروط المسبقة لنجاح الفدرالية العراقية في داخل المجتمع المحلي العراقي وتحديد الاشكاليات منها على سبيل المثال توزيع الثروة والذي لابد منه اتباع اللامركزية المالية المتبعة في الانموذج الكندي.

٤-منح سلطات واسعة تتناسب وحجم أو المكانة السياسية والتاريخية والاجتماعية والثقافية لبعض الوحدات الحكومية المحلية المكونة للفدرالية(اقليم، مقاطعة...الخ) تطبيقا لمبدأ حق تقرير المصير.

المصادر

الكتب باللغة العربية:

١- ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦.

٢- هادي رشيد الجاوشلي، دول العالم، منشورات الامانة العامة للثقافة لمنطقة الحكم الذاتي، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٨٦.

٣- سمير هـ. دوشي، النظام الاتحادي: نظرة عامة ومؤشرات اساسية، المعهد الدولي لقانون حقوق الانسان، كلية القانون-جامعة دي بول، شيكاغو-الينوي، ٢٠٠٩.

٤- عبدالباقي البكري وآخرون، المدخل لدراسة القانون، وزراة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، ١٩٨٢ .

٥- عبدالرحمن رحيم عبدالله، مجموعة بحوث قانونية، مركز ابحاث القانون المقارن، اربيل-اقليم كوردستان-العراق، ٢٠٠٩ .

٦- عبدالفتاح عبدالرزاق، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام، مؤسسة موكرياني للنشر، اربيل-اقليم كوردستان- العراق، ٢٠٠٢.

٧- صلاح عبدالبديع شلبي، الامم المتحدة وحماية الاقليات، ط١، مصر، ١٩٨٨.

الكتب باللغة الانجليزية:

8- Aristotle, Politics, Trans.Ernest Barker, NewYork, Oxford Univ. Press, 1958 .

9- Antonio Casses, International Law, 2nd edition, Oxford Univ. Press, 2005.

10- Ian Brownlie, Principles of Public International Law, 5th edition, Oxford Univ. Press, 1998.

11- Malcolm N.Shaw, International Law, 5th Edition, Cambridge Univ. Press, 2003 .

12- Martin Dixon and Robert McCorquadele, Cases &Materials on the International Law, 4th edition, Oxford Univ. Press, 2003 .

الكتب المترجمة:

١٣- لاري دايموند، الديمقراطية: تطويرها وسبل تعزيزها، ترجمة: فوزية ناجي جاسم الرفاعي، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد- العراق، ٢٠٠٥.

١٤- رونالد ل. واتس، نماذج المشاركة الفدرالية في السلطة، ترجمة: نور الاسعد وناتالي سليمان، المعهد الديمقراطي الوطني ومنتدى الاتحادات الفدرالية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥.

١٥- رونالد ل. واتس، الأنظمة الفدرالية، ترجمة: غالي برهومة وآخرون، منتدى الاتحادات الفدرالية، اوتاوا-كندا، ٢٠٠٦.

١٦- جورج اندرسون، مقدمة عن الفدرالية، منتدى الاتحادات الفدرالية، اوتاوا- كندا، ٢٠٠٧.

البحوث:

١٧- د. محمد احمد الكزني، ضرورة العمل بالنظام الفدرالي في العراق، بحث مقدم إلى مؤتمر: الفدرالية في العراق، الواقع والمستقبل. عقدتها كلية القانون والسياسة-

جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة دي بول الامريكية ومكتب اقليم كوردستان للدراسات الفدرالية، اربيل- اقليم كوردستان-العراق، ٢٠١٠ .

١٨- د. صلاح جبير البصيصي، ابرام المعاهدات الدولية في الدول الفدرالية، ، بحث مقدم إلى مؤتمر: الفدرالية في العراق، الواقع والمستقبل. عقدتها كلية القانون والسياسة- جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة دي بول الامريكية ومكتب اقليم كوردستان للدراسات الفدرالية، اربيل- اقليم كوردستان-العراق، ٢٠١٠.

١٩- د. طه حميد حسن وسمية غالب زنجيل، النظام الاتحادي بين الاقرار الدستوري والواقع العملي، بحث مقدم إلى مؤتمر: الفدرالية في العراق، الواقع والمستقبل. عقدتها كلية القانون والسياسة- جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة دي بول الامريكية ومكتب اقليم كوردستان للدراسات الفدرالية، اربيل- اقليم كوردستان-العراق، ٢٠١٠.

٢٠- د. خالد سعيد توفيق، العنصر المفقود في الفدرالية العراقية، بحث مقدم إلى مؤتمر: الفدرالية في العراق، الواقع والمستقبل. عقدتها كلية القانون والسياسة- جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة دي بول الامريكية ومكتب اقليم كوردستان للدراسات الفدرالية، اربيل- اقليم كوردستان-العراق، ٢٠١٠ .

٢١- د. خالد عليوي العرداوي، الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، بحث مقدم إلى مؤتمر: الفدرالية في العراق، الواقع والمستقبل. عقدتها كلية القانون والسياسة- جامعة صلاح الدين بالتعاون مع جامعة دي بول الامريكية ومكتب اقليم كوردستان للدراسات الفدرالية، اربيل- اقليم كوردستان-العراق، ٢٠١٠.

الدساتير:

٢٢- الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥.

٢٣- دستور كندا لعام ١٩٨٢، ترجمة: د. حسيب الياس حديد، اعداد: المحامي طارق جمباز، ط١، من مطبوعات مجلة ياسا باريزي، ٢٠٠٤.

المصادر الالكترونية باللغة العربية:

٢٤- خالد عليوي العرداوي، توزيع الاختصاصات والمسؤليات في النظم الفدرالية والواقع الدستوري العراقي، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي: www.fcdrs.com

٢٥- فؤاد بو علي، الهوية المتعددة للامة ، مقال منشور في المجلة العربية الالكترونية، مجلة شهرية - العدد (٣٩٦) محرم ١٤٣١ هـ - يناير ٢٠١٠، متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://www.arabicmagazine.com/ArtDetails.aspx?id=951 تاريخ الزيارة: ٢٠٠٩/١٢/٢٥

٢٦- الدستور الكندي، خط زمن، وثيقة معلوماتية(بدون ذكر اسم الكاتب) متوفرة على الموقع الالكتروني التالي:

www.shannonthundebird.com/canadia-constitution.htm تاريخ الزيارة: ٢٠٠٩/١٢/١٤.

٢٧- د. محمد مالكي ، حول الدستور الديمقراطي، بحث مقدم في اللقاء السنوي الخامس العشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.tagged.com/browse.html. تاريخ الزيارة: ٢٠٠٩/١١/١٥

٢٨- نظرة عامة على الميثاق الكندي للحقوق والحريات، مقال، (بدون الاشارة إلى اسم الكاتب) متاحة على الموقع الالكتروني التالي:

www.pch.gc.ca/ddp-hrd/canada/guid.html. تاريخ الزيارة : ٢٠٠٩/١٢/١٥

٢٩- رايموند ويليامز، التعددية الثقافية وميثاق الحقوق والحريات، ، مقالة متاحة على الموقع الالكتروني التالي:
www.megaessays.com/viewpaper/98988.htm

٣٠- أ.د. سيار الجميل، النظام السياسي في العراق، مقارنة بين فيدراليتين عراقية وكندية ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني التالي:
www.sayyaraljamil.com

٣١- حوار عالمي حول الفدرالية، حوارات حول توزيع السلطات والمسؤليات في البلدان الفدرالية، تحرير: راؤول بليندنباخر وابيغيل اوستاين، سلسلة كتيبات، ج٢، من مطبوعات منتدى الاتحادات الفدرالية، متاح على الموقع الالكتروني التالي:
www.formufed.org

٣٢- حوار عالمي حول الفدرالية، حوارات حول ممارسة الفدرالية المالية، تحرير: راؤول بليندنباخر وابيغيل اوستاين، سلسلة كتيبات، ج٤، من مطبوعات منتدى الاتحادات الفدرالية، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.formufed.org

٣٣- حوار عالمي حول الفدرالية، حوارات حول مجالات الحكم التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدول الفدرالية، تحرير: راؤول بليندنباخر وابيغيل اوستاين، سلسلة كتيبات، ج٣، من مطبوعات منتدى الاتحادات الفدرالية، متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.formufed.org

٣٤- حوار عالمي حول الفدرالية، حوارات حول الحكم المحلي ومناطق الكمدن الكبيرة في الدول الفدرالية، تحرير: راؤول بليندنباخر وابيغيل اوستاين، سلسلة كتيبات، ج٦، من مطبوعات منتدى الاتحادات الفدرالية، متاح على الموقع الالكتروني التالي:
www.formufed.org

المصادر الالكترونية باللغة الانجليزية:

35- Michel Seymour, Quebec and Canada at the Crossroad: ANation within a Nation., paper was read at the London School of Economics on January 21st 1998, available at: www.asen.org. accessed in: 22/12/2009.

36- A Brief History of Canada's Constitution, an essay accessible on:

www.smithclassroom.com/downloads/development-of canadas'-constitution.pdf.htm.

37- Tim Soutphommasane, Grounding Multicultural Citizenship: From Minority Rights to Civic Pluralism, Journal of Intercultural Studies, Vol.26, No.4 November2005, pp.401-416. available at: www.jis.com accessed in: 15/12/2009.

38- Katherine Swinton، Multiculturalism and the Canadian Constitution , an essay available at:

www.ohlj.ca/documents/675Hudson.pdf

39- M.Lane Bruner, From Ethnic Nationality to Strategic Multiculturalism, an essay published in The Public Magazine , Vol.4(1997),available at: www .jurispedia.org/index.php

40- Canadian Charter of Rights and F**reedo**ms, from Wikipedia, the free encyclopedia, offer on: www.wikipedia.com accessed at :22/12/2009

المـلخـص:

باتت فكرة الفدرالية إحدى الصفات المميزة لهذا العصر، حيث أنها تهدف إلى بناء نظام حكم متعدد المستويات يضم عناصر الحكم المشترك مستوعبا هويات متميزة ومحافظا عليها ضمن اتحاد سياسي، فإلى جانب التطبيق الحرفي للقواعد الدستورية المنصوص عليها في الدساتير الفدرالية، هناك ترتيبات اخرى يستلزم وجودها وتطبيقها كي يكون هناك تعايش مشترك بين المجموعات المتميزة. فالبحث هنا ليس الغرض منه فقط بحث مشكلة قانونية تتعلق بوسائل توفير التعايش المشترك في الأنظمة الفدرالية في اطاره النظري، بل يتعدى الامر إلى بذل الجهد والمحاولة للتطرق إلى آليات التطبيق العملي للقواعد والمبادئ الدستورية وامكانية تأثير ذلك على توفير الارضية المناسبة للتعايش المشترك للمجموعات المتنوعة في المجتمعات المتنوعة والمتعددة. كل ذلك يتم تناوله من خلال الاعتماد على المنهج الاستقرائي ومن ثم الاستناد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل معطيات الواقع الدستوري للنظام الفدرالي في كندا بشكل خاص والنظام الفدرالي بشكل عام.

ABSTRACT :

the federalist idea became an special character of this era, it aims to build multi aspect of government system which contain common governing component assimilate different identity and keeping it within political union. nevertheless the federal constitution bases and principles, there are many necessary arrangements to offer co-existence of different groups. so the research is not only on legal problem concerning co-existence tools theoretically, but it try to encompasses the practical mechanism of constitutional bases and principles which guarantees a suitable common environment to co-existence for variety groups in multicultural and variety societies. in order that we depend on analytical instrument to encompasses Canadian federal system especially and federal systems generally.